



الاستجابات للجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدروس المستفادة من أجل تحقيق تعاف اقتصادي شامل

لقد أدت جائحة كورونا إلى تفاقم أوجه اللامساواة القائمة وممارسات الحوكمة السيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكان لها تأثير غير متكافئ في الأشخاص الأشد ضعفاً. وتهدد هذه القضايا المستمرة والهيكلية أيضاً عملية التعافي الشاملة بعد جائحة كورونا. كما يهدد نقشف مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي بمزيد من اللامساواة والإقصاء الاجتماعي، كما يتضح من الآثار المتنوعة القائمة على النوع الاجتماعي في الفئات الأشد ضعفاً، بما في ذلك من خلال انخفاض الإنفاق العام على الصحة والحماية الاجتماعية.

وتعدّ العدالة الاقتصادية والمالية من خلال الضرائب التصاعدية والإنفاق العام الشامل والقادر على الصمود في وجه الأزمات حلين رئيسيين للسياسات لمنع الأزمات المستقبلية من إفقار الفئات الأشد ضعفاً في المنطقة.

ومع تعافي العالم من الجائحة، فقد حان الوقت الآن لوضع السياسات الوطنية والعالمية - بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية - لكي يقيموا الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار ويبحثوا عن بدائل للسياسات تتبع نهجاً شاملاً قائماً على الحقوق ولا يقصي أحداً ويركز على القدرة على الصمود في جهود التعافي، وتموّل الضرائب التصاعدية.

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية مايو 2023

كتب هذه الورقة أنا تشيرنوفا وسلمى جراد ونادين مزهر. وتقرّ منظمة أوكسفام بمساعدة أمين بوزيان (الباحث المستقل من مركز علي بن غدام للعدالة الضريبية) في إنتاجه، وتعرب عن امتنانها بشكل خاص للمشورة التي قدمها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والجامعة الأمريكية في بيروت، والبوصلة في تونس، ومركز الخدمات النقابية والعمالية في مصر وشركاء آخرين في المنطقة مثل منصة مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر، التي ألهمت أبحاثها هذا المنشور وأثرته. ويعرب المؤلفون عن امتنانهم لدعم زملائهم في منظمة أوكسفام، بمن فيهم نبيل عبود وأنجيلا تانيجا وسوزانا رويز رودريغيز. إن هذه الورقة الموجزة هي جزء من سلسلة من الأوراق المكتوبة لإثراء النقاش العام بشأن قضايا التنمية والسياسة الإنسانية. لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في هذه الورقة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى advocacy@oxfaminternational.org

هذا المنشور محمي بحقوق الطبع والنشر ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث، بشرط ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الطبع والنشر تسجيل كل هذا الاستخدام لديه لأغراض تقييم التأثير. وللنسخ في أي ظروف أخرى، أو لإعادة الاستخدام في منشورات أخرى أو للترجمة أو الأقفلة، يجب الحصول على إذن وقد يترتب على ذلك الأمر رسوم مادية. للتواصل عبر البريد الإلكتروني policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المنشور صحيحة في وقت إرساله إلى النشر.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا لصالح منظمة أوكسفام الدولية تحت الرقم المتسلسل DOI: 10.21201/2023.621496 في مايو 2023.

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

صورة الغلاف: حركة الركاب في المحطة المركزية في تونس العاصمة، 2020. تصوير: حميد الدين بوعلي/ منظمة أوكسفام.

ملخص

بالإضافة إلى الخسائر البشرية المأساوية لجائحة كورونا، كشفت الطبيعة المتقاطعة لأثارها الاجتماعية والاقتصادية عن مظالم النماذج الاقتصادية وأنظمة الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي حين اتفق واضعو السياسات على الحاجة الماسة إلى استثمارات كبيرة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة في الأرواح وسبل العيش، كان ثمة توافق أقل في الآراء بشأن توزيع الموارد ونهج قائم على الحقوق لرعاية الناس والكوكب¹. وقد تسارعت أزمات اللامساواة المتعددة الأبعاد، بما في ذلك التضخم غير المسبوق في أسعار الغذاء والطاقة، بسبب الجائحة والغزو الروسي لأوكرانيا والتحويلات العالمية المرتبطة بها. وقد تقاطع الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية مع الكوارث الناجمة عن المناخ وزاد من تفاقم أوجه اللامساواة². وكان لاضطراب التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط وعمليات الإغلاق تأثير سلبي في اقتصادات المنطقة غير المتكافئة أصلاً إلى حد كبير - لا سيما حيث يشكل العمال غير النظاميين نسبة كبيرة من القوى العاملة.

كما أدى تأثير الجائحة إلى تفاقم أوجه اللامساواة القائمة بين الرجال والنساء، وسكان الريف والحضر، والعمال والعمالات النظاميين وغير النظاميين، وكان له تأثير غير متكافئ في عمال وعمالات بعض القطاعات. وفي العديد من البلدان، أدت الاستجابات السياسية غير الكافية للحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية إلى تفاقم تأثير النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الحالي، لا سيما على السكان الأشد ضعفاً. وثمة مخاوف عميقة من أن اللامساواة ستستمر في الازدياد، وأن الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات المسلحة ستتصاعد، وأن الدول ستكافح لكي تكون منصفة ولا تقصي أحداً في تطاعاتها نحو أهداف التنمية المستدامة.

وذكر صندوق النقد الدولي أن معظم قروضه خلال الاستجابة الطارئة لجائحة كورونا خالية من الشروط النموذجية لأنها تدرج تحت بند الإفراض الطارئ. ومع ذلك، استمر النقش في الظهور في العديد من المناقشات بين البلدان وصندوق النقد الدولي، وتفاوضت بعض البلدان على برامج القروض التقليدية التي تشمل شروطاً مرتبطة بالنقش³. وتشكل النزاعات المسلحة الوطنية والإقليمية التي طال أمدها، وتدفقات اللاجئين/ات والمهاجرين/ات، وارتفاع التضخم (الناجم جزئياً عن الغزو الروسي لأوكرانيا وتأثيره في التجارة العالمية) عوامل خطر تتطلب اهتمام واضعي السياسات الوطنية والعالمية بالسياسات الضريبية العادلة، وتدابير التعافي الشاملة، والتركيز على من تمس بهم الحاجة إلى شبكات الأمان الاجتماعي.

وثمة أيضاً حاجة إلى تغيير شروط النقاش بشأن سياسات التعافي الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية الموجودة مسبقاً والتي تميل إلى مفاخرة أوجه اللامساواة وتقويض القدرة على الصمود. وتعاني العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أزمات متقاطعة. ففي لبنان، كانت استجابة الحكومة لجائحة كورونا من حيث تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي محدودة للغاية، إن لم تكن غائبة. وقد تقاطعت الجائحة مع الأزمات المتزامنة وكان لها تأثير في العمال والعمالات والظروف المعيشية للقطاع غير النظامي الحضري. وقد أثر ذلك بشكل غير متكافئ في الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، وخاصة النساء والنازحين/ات. ويستضيف لبنان أعداداً كبيرة من اللاجئين الهاربين من الأزمات الممتدة في البلدان المجاورة، فضلاً عن التعامل مع الأزمات الاقتصادية والسياسية الوطنية. ومع كون الوظائف في القطاع غير النظامي تشكل أكثر من 50 بالمائة من القوى العاملة قبل الجائحة، فقد زادت نقاط الضعف الصحية والاقتصادية⁴. ولجأت معظم الأسر (ولا سيما تلك التي تفتقر إلى شبكات الأمان الاجتماعي) إلى آليات تكيف سلبية، مع زيادة عمالة الأطفال وتسرب الأطفال من المدارس. وكان التدخل الحكومي محدوداً في نطاقه وتأثيره ففشل في التخفيف من المصاعب اليومية التي يواجهها السكان الضعفاء أصلاً بسبب الأزمة الاقتصادية والموارد الاقتصادية المحدودة التي يمكن للحكومة تخصيصها لدعم السكان⁵.

علاوة على ذلك، لا يحرز لبنان تقدماً يذكر في إطلاق التمويل كجزء من صفقة صندوق النقد الدولي. وبعد عدة جولات من المناقشات الفنية، توصل صندوق النقد الدولي ولبنان إلى اتفاق على مستوى خبراء الصندوق لتمديد فترة التمويل لمدة أربع سنوات في نيسان 2022. إلا أن موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض جاءت مشروطة بتلبية سلسلة من الإجراءات السابقة، بما في ذلك معالجة ضعف الحوكمة في البلاد، وإعادة هيكلة القطاع المالي، ومعالجة الخسائر المتراكمة من قبل البنوك الخاصة والبنك المركزي اللبناني، وإنشاء نظام صرف موحد للدولار، من بين أمور أخرى⁶. وكان التقدم المحرز في تنفيذ هذه الشروط "بطيئاً جداً"، ما أدى إلى تأخير موافقة المجلس على البرنامج⁸.

وفي تونس، كان للصدمة المتتالية - من الديون إلى الجائحة والآثار غير المباشرة للغزو الروسي لأوكرانيا - آثار خطيرة متعددة الأبعاد على الاقتصاد الذي يواجه أشد أزماته حتى تاريخه⁹. ودفع هذا الوضع جميع الحكومات التي وصلت إلى السلطة منذ عام 2021 إلى مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل الوصول إلى برنامج قرض بقيمة 4 مليارات دولار. وقد سلطت هذه المفاوضات الضوء على اختلال كبير واضح في القوة التفاوضية بين صندوق النقد الدولي والحكومات التونسية، بالإضافة إلى غياب خطط لتحفيز الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار العام. وبدلاً من ذلك، من المتوقع أن تتضمن الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تطويرها حالياً بالتعاون مع صندوق النقد الدولي سلسلة من تدابير النقش، لا سيما إلغاء دعم الغذاء والوقود، مع تأثير تخفيضات الإنفاق العام في الفئات الأشد ضعفاً.

كما شكّل الاستفتاء الدستوري الذي أجري في 25 يوليو 2022 لحظة مهمة في تاريخ تونس. وبعد عدة أشهر، دفع تغيير جذري في المسار بالبلاد إلى حالة من عدم اليقين وعمق الانقسامات بين الرئيس وأنصاره من جهة وجزء كبير من المعارضة السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جهة أخرى، واعتبر بعضهم ذلك "نهاية الانتقال الديمقراطي" الذي أطلق في عام 2011.

وفي مصر، يعدّ اتفاق القرض الجديد لصندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار، والذي جرى التعاقد عليه في يناير 2023، رابع قرض للبلاد منذ عام 2016.¹⁰ وفي حين ساعدت موجة التضخم التي أعقبت حزمة الإصلاحات الهيكلية لعام 2016 على تخفيف عبء الدين الداخلي¹¹، فقد أدت إلى تفاقم عبء الدين الخارجي¹². كما نمت محفظة الديون الخارجية لمصر بشكل مطرد من 48 مليار دولار قبل الأزمة إلى أكثر من 134.8 مليار دولار في عام 2021.¹³ وهكذا فإن عدم ملائمة العملة، نتيجة انخفاض سعر الصرف مع استمرار انخفاض قيمتها بسبب سياسات التكيف الهيكلي المرتبطة بالقرض، يضع مصر في موقف ضعيف إذ ارتفع عجز الحساب الجاري إلى 18.4 مليار دولار في عام 2021، بزيادة 60 بالمائة عن العام السابق¹⁴. ويواجه المصريون أزمة تكاليف المعيشة التي جعلت الملايين يكافحون من أجل تحمل تكاليف الغذاء والضروريات الأخرى. وعلى الرغم من كون التوسع في برنامج التحويلات النقدية بموجب اتفاق صندوق النقد الدولي الجديد إيجابياً، إلا أنه لا يكفي لحماية الناس من التكاليف المتصاعدة التي تفاقمت بسبب برنامج صندوق النقد الدولي¹⁵.

وفي ضوء الأزمات الاقتصادية المتتالية ذات الآثار المتعددة الأبعاد، من الضروري اعتماد سياسات مالية بديلة وعادلة للحد من اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية. وتحتاج الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – وهي المنطقة ذات اللامساواة الأشد في العالم – إلى نقلة نوعية في سياساتها المالية. إن القدرة التنافسية، التي تبشر بها المؤسسات المالية الدولية باعتبارها كل شيء ونهاية النمو الاقتصادي، يجب أن تترك مجالاً للعدالة الاجتماعية والاقتصادية والإنصاف. وينبغي أن يتم ذلك من خلال إعادة تشكيل قدرات بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حشد مواردها الخاصة من أجل مواجهة التحديات الحاسمة المتعلقة بالميزانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وينبغي للحكومات أن تتبنى سياسات ضريبية أكثر تصاعدياً لجمع المزيد من أولئك الذين يملكون المزيد، سواء كانوا أفراداً أو شركات كبيرة. ومن الأهمية بمكان إعادة التوازن إلى ثقل الضرائب التنافسية مثل ضريبة القيمة المضافة وضرائب الاستهلاك الأخرى ضمن إجمالي الإيرادات المحصلة، والتي تميل إلى الوقوع بشكل غير متكافئ على كاهل الفئات الأشد ضعفاً. لقد حان الوقت لفرض ضرائب أكثر عدلاً وتصاعدياً، لجعل أغنى 1 بالمائة من البشر يدفعون المزيد على دخلهم (بما في ذلك دخل رأس المال) وثروتهم (على كل أصولهم وميراثهم). وينبغي أن تقترن هذه الإصلاحات بمراجعة الحوافز الضريبية والحد منها، وفرض ضرائب على الأرباح الفائقة للشركات، والالتزام بزيادة الشفافية والتصدي لإساءة استخدام الملاذات الضريبية.

وينبغي توجيه الموارد الإضافية المجمعة نحو الحد من النقص المزمن في الاستثمار في الخدمات العامة، ولا سيما في التعليم والصحة والنقل العام. وينبغي أيضاً استخدام الموارد لبناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة، بما في ذلك للأشخاص الأشد ضعفاً – المواطنين/ات والعمال والعاملات المهاجرين/ات واللاجئين/ات والمشاركين/ات في الاقتصاد غير النظامي. وعلاوة على ذلك، من الضروري تمويل الخطط التي من شأنها تحفيز الاقتصادات الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وينبغي أن يكون ثمة استثمار عام في مجالي الزراعة والطاقة المتجددة، ما يسمح بتحويلات الطاقة المسؤولة بيئياً، وتلبية احتياجات السكان، وتعزيز التنمية المحلية لأشد المجتمعات حرماناً.

1- مقدمة

في منطقة تتميز أصلاً بمستويات عالية من اللامساواة الأفقية والرأسيّة¹⁶ والإقليمية¹⁷، فضلاً عن العديد من النزاعات المسلحة الدولية والمحلية التي طال أمدها، شكلت جائحة كورونا تهديداً اجتماعياً واقتصادياً خطيراً. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسوأ لجهة اللامساواة في العالم، حيث تؤدي أوجه اللامساواة إلى تفاقم النزاعات المسلحة وغيرها من أشكال العنف¹⁸.

وقد تجلّى النموذج الاقتصادي النيوليبرالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عقود من الديون المرتفعة والتخلف. وقد أثر الإنفاق العام المحدود والضرائب التنازلية في الفئات الأشدّ ضعفاً، التي فرضت على كاهلها تحمل عبء التخلف من دون الحصول على الخدمات العامة أو الحماية الاجتماعية الكافية¹⁹. وقد أدت الاستجابات الحكومية للجائحة إلى تفاقم هذا الاتجاه.

لقد بدأت جائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أواخر يناير 2020، مع تزايد عدد الحالات المبلغ عنها واعتماد الحكومات مجموعة متنوعة من الأساليب مع القليل من التماسك الإقليمي. وجاءت الجائحة في وقت يشهد احتجاجات واسعة النطاق ضد ظلم اللامساواة في لبنان والعراق وتونس²⁰. وارتبطت طبيعة النخب وكيفية ممارستها للسلطة (في قمع الاحتجاجات والحركات الاجتماعية) بالاحتجاجات والعنف المنظم في مجموعة من البلدان²¹. وكانت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تعمل أصلاً على تحدي السرديات السائدة التي تعزز النمو الاقتصادي على حساب مؤسسات الدولة والخدمات المجتمعية الأساسية.

وقد شعر الناس بتأثير الجائحة بشكل غير متكافئ، ما أدى إلى تعميق أوجه اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية والتأثير بشكل غير متكافئ في النازحين/ات. واتسعت الانقسامات بين المناطق الحضرية والريفية، وتجلت أوجه اللامساواة في الحصول على الخدمات العامة (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)²². وتفاوتت آثارها الاجتماعية والاقتصادية حسب القطاع، مع آثار سلبية بوجه خاص على القطاعات التي تهيمن عليها العمالة غير النظامية. ولم تكن الخدمات العامة ونظم الحماية الاجتماعية الوطنية كافية لدعم الفئات الأشدّ عرضة للآثار الأولية (الصحية) والثانوية (الاقتصادية) للجائحة.

واستجابة للتحديات الاقتصادية التي تفاقمت بسبب الجائحة، تتطلع العديد من الحكومات إلى تنفيذ المزيد من تدابير التخلف. وبالنظر إلى انتشار الجائحة - في وقت تشهد فيه المنطقة تحركات شعبية ضد اللامساواة والفساد والاستبداد - ينبغي أن تسعى السياسات الرامية إلى التعافي إلى تغيير الوضع الراهن²³ بدلاً من تعزيز النماذج الاقتصادية نفسها من خلال المزيد من التخلف. فالتخلف ليس فقط سياسة قائمة على النوع الاجتماعي، ولكنه يمزج بين النظام الأبوي والأيدولوجية النيوليبرالية لزيادة استغلال الأشخاص الأشدّ عرضة للاضطهاد في المجتمع²⁴. ويرقى النموذج الاقتصادي النيوليبرالي السائد إلى شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في حدّ ذاته. كما تؤثر خيارات السياسات، ولا سيما في أوقات الأزمات، بشكل غير متكافئ في النساء والفتيات وغيرهن من الأشخاص الذين يُقصدون من هياكل اتخاذ القرار²⁵.

وبالنسبة لمنطقة تعتبر أصلاً واحدة من أسوأ المناطق لجهة اللامساواة والهشاشة والتأثر بالنزاعات وتعرضها للمناخ، مع اقتصاد غير نظامي إلى حدّ بعيد في أسواق العمل فيها، فإن تدابير التخلف هذه ضارة بشكل خاص على المدى القصير والطويل.

وتعتمد الاتجاهات الرئيسية المبيّنة أدناه على التحليل الإقليمي والأدلة الخاصة بكل بلد لأصحاب المصلحة الوطنيين في المجتمع المدني في لبنان ومصر وتونس. وقد فاقم الآثار غير المتكافئة للجائحة مجموعة من العوامل، بما في ذلك طبيعة العمل وقطاعه، ونوع العقود ومدى نظاميتها (وما يرتبط بها من عمل وحماية اجتماعية)، وحالة النزوح وديناميات النوع الاجتماعي والاقتصادي. وبميل القطاع غير النظامي إلى التعافي بوتيرة أبطأ، مع وجود خطر بأن يؤدي التعافي من الجائحة إلى زيادة أوجه اللامساواة²⁶.

2- العاصفة واحدة على اختلاف القوارب: اللامساواة في التأثير

كان تأثير الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير متكافئ إلى حد كبير، ما أثر في الفقراء والضعفاء بشكل غير متكافئ، ولا سيما النساء والمهاجرين/ات واللاجئين/ات. وفي منطقة يميل فيها العقد الاجتماعي إلى الانسحاب بسيطرة النخبة والإكراه السياسي، تفاقمت أوجه اللامساواة في الحصول على الخدمات بشكل حاد خلال الجائحة²⁷، في حين كشفت الاستجابات للجائحة عن فجوة الحماية الاجتماعية في أسوأ المناطق لجهة اللامساواة في العالم²⁸. وتفاقمت أوجه اللامساواة في البلدان وفي ما بينها خلال الجائحة، حيث استمرت الرعاية الصحية الخاصة في خدمة النخب وتسريع الوصول إلى اللقاحات²⁹، بينما اكتفى آخرون بالاعتماد على أنظمة الصحة العامة المُجهدّة أصلاً³⁰. وقد برزت أوجه المساواة جلية في توزيع اللقاحات، مع وجود لامساواة شديدة في الوصول إلى اللقاحات ومعدلات تلقيح تصل إلى 50 بالمئة في المملكة العربية السعودية و37 بالمئة في المغرب، وصولاً إلى أدنى مستوياتها بأقل من 1 بالمئة في اليمن وسوريا، و2 بالمئة في العراق، و4 بالمئة في مصر³¹.

وفي بلدان مثل لبنان، تقاطعت آثار الجائحة مع أزمات أخرى (اقتصادية وإنسانية وسياسية)، ما تسبب في صعوبات خاصة للأشخاص الأشدّ ضعفاً. وقد أدت أحداث مثل انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020 إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية،

وإجهاد الخدمات الصحية في العاصمة، والخلط بين أسباب الهشاشة في لبنان³². وكان للجائحة تأثير في معظم السكان، مع انخفاض مستويات المعيشة وتزايد آليات التكيف السلبية - لا سيما بين الفئات الأشد ضعفاً (اللبنانيين/ات وغير اللبنانيين/ات على حد سواء)³³. وقد أدت عمليات الإغلاق وغيرها من سياسات التباعد الاجتماعي في بداية الجائحة إلى خسارة كبيرة في الدخل بين العاملين/ات في القطاع غير النظامي والشركات الصغيرة، لا سيما في قطاع الخدمات والضيافة. ومن المثير للقلق أنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي أدى إلى تضخم سنوي من ثلاثة أرقام³⁴ مسجل لأكثر من عامين على خلفية انخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات البطالة وإلغاء دعم الوقود والدواء قد أدى إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للأسر وزيادة كبيرة في عدد الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي³⁵.

وقد أظهر تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي أنّ 1.98 مليون شخص (بما في ذلك المقيمين اللبنانيين/ات واللاجئين/ات السوريين/ات) يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد بين سبتمبر وديسمبر 2022، وتوقع أن يرتفع هذا العدد³⁶. بالإضافة إلى ذلك، خصّ مسح وطني أجرته منظمة أوكسفام في لبنان إلى أن 8 بالمئة فقط من المستجيبين/ات المقيمين/ات في مناطق عمليات منظمة أوكسفام أفادوا بأن دخلهم كاف لتغطية نفقاتهم الغذائية³⁷. وفي مواجهة هذه المصاعب الاقتصادية، اضطرت الأسر إلى اعتماد آليات تكيف سلبية وخفض إنفاقها على السلع والخدمات الأساسية - بما في ذلك الغذاء والدواء وعلاج الأمراض المزمنة وتعليم الأطفال وفواتير الكهرباء ومدفوعات الإيجار ونفقات الصيانة. كما اعتمدت آليات أخرى بما في ذلك بيع الأصول أو تراكم الديون أو طلب المساعدة المالية من الأسر والأصدقاء الذين يعيشون في الخارج³⁸. وفي غياب نظام حماية اجتماعية شامل قائم على الحقوق³⁹، أصبح لبنان يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية والدعم الإنساني بما في ذلك الوجبات وقسائم الطعام والخدمات الطبية التي تقدمها المنظمات المحلية غير الربحية⁴⁰.

وفي تونس، أدت سياسات التقشف وتخفيضات الميزانية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ برنامج التكيف الهيكلي لعام 1986 إلى تفكيك الوصول إلى الخدمات العامة وتدهور جودتها تدريجياً، ما جعل البلاد عرضة لجائحة كورونا. وقد كشفت الجائحة عن الحقيقة الصارخة المتمثلة في التدهور العام لنظام الصحة العامة وبنيتها التحتية المنهارة. وقد شهدت الصيدلية المركزية في تونس ارتفاع ديونها إلى ما يقرب من 500 مليون دينار (156 مليون يورو)⁴¹. وأدى الانخفاض في خدمات القطاع العام إلى خصخصة كبيرة للرعاية الصحية. ومع ارتفاع الإنفاق الخاص والشخصي، أصبح الوصول إلى الرعاية الصحية غير متاح بشكل متزايد، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، ما أدى إلى تعميق اللامساواة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

ومنذ عام 2011 في مصر، ظلت مطالب العدالة الاقتصادية والاجتماعية من دون تلبية، في حين استمرت معدلات الفقر في الارتفاع. ولا تزال اتجاهات اللامساواة الأفقية والرأسيّة قائمة، في حين أن فرص المساواة من خلال حقوق الإنسان والحيز المدني أخذت في الانحسار⁴². وقد صنّف مرصد الحيز المدني سيفيكوس الحيز المدني في مصر على أنه "معلق" حالياً⁴³.

زيادة الفجوات في الوصول إلى القطاع الصحي

في تونس، ارتفع معدل الفقر من 14 بالمئة إلى 21 بالمئة من السكان خلال الجائحة⁴⁴، كما أدت الأزمة الصحية إلى تفاقم أوجه اللامساواة، حيث ارتفع مؤشر جيني من 37 بالمئة إلى 39.5 بالمئة بين عامي 2019 و2020⁴⁵. وفي لبنان، أدت الجائحة إلى تفاقم اللامساواة السائدة من خلال الدفع بغالبية السكان تحت خط الفقر⁴⁶. وأشار مسح أجرته الإسكوا إلى أن معدل الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان قد تضاعف من 42 بالمئة من السكان في عام 2019، إلى 82 بالمئة في عام 2021، حيث يعيش ما يقرب من 4 ملايين شخص الآن في فقر متعدد الأبعاد⁴⁷. وفي مصر، وفقاً لأحدث البيانات، بلغ معدل الفقر الوطني 29.75 بالمئة في عام 2020، منخفضاً من 32.5 بالمئة في عام 2018، لكنه لا يزال أعلى بكثير مما كان عليه في عام 2015 (27.8 بالمئة)⁴⁸.

وفي حين تمكنت الحكومات في البلدان المتقدمة من تنفيذ حزم الدعم الاقتصادي والمالي للتخفيف من تأثيرات جائحة كورونا، عانى العمال والعمالات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكل كبير بسبب الجائحة⁴⁹. فقد أدى ارتفاع معدلات الفقر والعبء المالي للخدمات الطبية، إلى جانب الافتقار إلى الحماية الاجتماعية الكافية، إلى زيادة الفجوة في الحصول على الخدمات الصحية لا سيما بين الفئات الأشد ضعفاً. ويعاني لبنان من مستويات عالية تاريخياً من النفقات الصحية الشخصية، مع غياب أرقام محدثة منذ بداية الأزمة المالية في عام 2019⁵⁰. كما أدى تدهور الظروف المعيشية إلى الحد من إمكانية حصول الأسر الفقيرة على الدواء والعلاج والقدرة على تحمل تكاليفهما، مع تأثير غير متكافئ في الأطفال واللاجئين/ات الذين يستضيفهم البلد من دون تغطية اجتماعية⁵¹. كما زادت تكلفة الحصول على خدمات الرعاية الصحية والدواء بعد إلغاء الحكومة للدعم، ما تسبب أيضاً في نقص الأدوية في جميع أنحاء البلاد.

وكشفت أزمة كورونا أيضاً عن اعتماد نظام الرعاية الصحية اللبناني المفرط على المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة، مع نقص الموارد الصحية العامة. وقد كافح قطاع الصحة العامة لتلبية الاحتياجات الصحية المتصاعدة، على الرغم من المساعدات الدولية. وفي بداية الجائحة، كانت المستشفيات الخاصة مترددة في تخصيص الموارد والطواقم الطبية والأسرة استجابة للأزمة، ما أدى إلى إجهاد قدرات المستشفيات الحكومية. كما عانى القطاع من مغادرة الأطباء والطبيبات والمرضى/ات بسبب الأزمة

الاقتصادية، إذ قدّرت منظمة الصحة العالمية في عام 2021 أن 40 بالمئة من أطباء وطبيبات لبنان وحوالي 30 بالمئة من الممرضين/ات قد غادروا البلاد منذ أكتوبر 2019.⁵²

وفي العام الذي سبق الجائحة، بلغت ميزانية وزارة الصحة التونسية 2.055 مليار دينار (5.04 بالمئة من ميزانية الدولة)، وهو متوسط العقد السابق ويعتبر منخفضاً للغاية. وعلى الرغم من التأثير الكبير للجائحة وأوجه القصور الكبيرة في الموارد البشرية والمادية، لم ترتفع ميزانية الصحة إلا إلى 2.544 مليار دينار في عام 2020، على الرغم من أن قانون المالية لعام 2023 يتوقع زيادة حصة الصحة العامة في ميزانية الدولة (إلى 6.79 بالمئة)⁵³. وقد أدت سياسات حوافز القطاع الخاص إلى زيادة عدد مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة بنسبة 23.69 بالمئة بين عامي 2011 و2019، من 2,406 مؤسسة إلى 2,976 مؤسسة. وفي الفترة نفسها، شهدت مؤسسات القطاع العام ركوداً، إذ ارتفعت بنسبة 3.66 بالمئة فقط⁵⁴. كما انخفض عدد الأطباء والطبيبات المتخصصين/ات العاملين/ات في القطاع العام التونسي بشكل حاد بين عامي 2017 و2019، من 3339 إلى 2318 (0.19 لكل 1000 نسمة)⁵⁵. ويتوزع هذا النقص بشكل غير عادل إقليمياً حيث يوجد في المناطق الداخلية عدد أقل بكثير من الأطباء لكل شخص⁵⁶ مقارنة بالمناطق الساحلية. كما أن الوصول إلى القطاع الخاص غير عادل إقليمياً بشكل كبير إذ تقع 90 بالمئة من العيادات الخاصة في المناطق الساحلية. وانخفضت النسبة المئوية للنساء الحوامل اللاتي يتلقين الرعاية السابقة للولادة مع عدم الحصول على الخدمات المرتبطة بارتفاع معدلات وفيات الأمهات، ولا سيما في المناطق الداخلية⁵⁷.

ويتمثل هدف رؤية مصر 2030 في خفض الإنفاق الشخصي على الصحة إلى 40 بالمئة بحلول عام 2020 و28 بالمئة بحلول عام 2030.⁵⁸ وتشير الأرقام الحالية إلى أن تحقيق هذه الأهداف بعيد عن المسار الصحيح، إذ تظهر أحدث الإحصاءات في فترة 2020/2019 أن الإنفاق الشخصي على الصحة يصل إلى 63 بالمئة⁵⁹. ووفقاً لبحث أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2020/2019، فإن معدل إنفاق الأسرة المصرية المتوسطة على خدمات الرعاية الصحية يجعلها ثالث أهم بند في المصروف بعد الطعام والشراب والسكن، إذ يصل إلى 10.4 بالمئة من إجمالي الإنفاق سنوياً⁶⁰. ويمثل هذا المعدل المرتفع "انعكاساً لعدم كفاءة النظام الصحي والفوضى والافتقار إلى التنظيم في السوق الطبية"، ما يدفع الكثيرين للجوء إلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص لتلبية احتياجاتهم الصحية⁶¹.

كما انخفض متوسط إنفاق الأسرة بنسبة 1.8 بالمئة بالقيمة الحقيقية بين عامي 2015 و2020، بينما انخفض متوسط دخل الأسرة بنسبة 4.3 بالمئة⁶². وبالتالي فإن متوسط الدخل ينخفض بشكل أسرع من المعدل الذي تستطيع الأسر أن تخفض نفقاتها فيه.

الاقصاء الاجتماعي: أثره في أشدّ فئات السكان ضعفاً

كانت فجوات الحماية الاجتماعية لأشدّ فئات السكان ضعفاً (النساء، والعاملون/ات في القطاع غير النظامي، والنازحون/ات، وعمال وعاملات الرعاية/العمال/ات في الخدمة المنزلية) شديدة جداً.

ويستضيف العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك لبنان، عدداً كبيراً من اللاجئين/ات والمهاجرين/ات. وفي لبنان، كان اللاجئين/ات عرضة للجائحة بشكل خاص، حيث تفاوتت نقاط الضعف حسب العمر والنوع الاجتماعي والوصول إلى الموارد⁶³. وقد أفادت الفئات الضعيفة تحملها لديدون كبيرة وأنها لا تملك خطط سداد واضحة أو قابلية للتنفيذ⁶⁴. وفي حين يعتمد السكان اللبنانيون اعتماداً كبيراً على التحويلات المالية، يميل اللاجئين/ات السوريون/ات في لبنان إلى القدوم من المناطق المنكوبة وهم أقل قدرة على الاعتماد على شبكات التحويلات.

وأفادت الأبحاث التي أجرتها الجامعة الأميركية في بيروت عن ميل أكبر للبحث عن الحماية الاجتماعية والعمل في الخارج - بين اللاجئين/ات اللبنانيين/ات وغير اللبنانيين/ات على حد سواء⁶⁵. ولا يغطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان اللاجئين/ات والمهاجرين/ات والعاطلين عن العمل وكبار السن والعاملين/ات في القطاع غير النظامي ولا العاملين/ات في بعض القطاعات الأخرى، بما في ذلك الزراعة⁶⁶. وقد تفاقم غياب شبكات الأمان الاجتماعي بسبب الجائحة، إذ لم يجد العديد ممن فقدوا وظائفهم مصدراً آخر للدخل. وفقد العمال والعاملات اللبنانيون/ات وغير اللبنانيين/ات دخلهم بسبب عمليات الإغلاق والإغلاق المؤقت أو الدائم للشركات، وانخفاض قيمة العملة المحلية الناتج عن الأزمات المالية والمصرفية. كما تستضيف بعض البلديات والسلطات المحلية أعداداً أكبر من اللاجئين/ات وغيرهم من السكان الضعفاء ولكنها لا تتلقى موارد كافية من العاصمة للتعامل مع الضغوط على الخدمات الأساسية أثناء الأزمات⁶⁷.

وفي تونس، لم تكن التحويلات النقدية المباشرة مثل البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة فاعلة في الوصول إلى الأسر المستهدفة. إذ يستفيد 12 بالمئة فقط من الفقراء في تونس (على أساس عتبة دولارين فقط في اليوم) من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية للأسر المحتاجة. ومن بين أولئك الذين يتلقون المساعدات، أي ما يقرب من 23 بالمئة من جميع التونسيين/ات، 40 بالمئة فقط هم من شريحة أصحاب الخُمس الأدنى للدخل⁶⁸. وحتى لو جرى تحديد الأسر المستهدفة، فإن العديد منها سيظل

غير قادر على الحصول على التحويلات الاجتماعية بسبب انخفاض معدل الخدمات المصرفية. وفي عام 2021، كان بالكاد ثلث (32 بالمئة) أفقر 40 بالمئة يملكون حسابًا في مؤسسة مالية⁶⁹. وينخفض هذا المعدل بالنسبة للنساء، إذ يبلغ 28.7 بالمئة فقط⁷⁰.

ولا يزال الاقتصاد المصري مدفوعًا في المقام الأول باستهلاك الأسر الذي شكل 85.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 64.36 بالمئة في 129 بلدًا⁷¹. وفي حين انخفضت نسبة ضرائب الاستهلاك إلى إجمالي الإيرادات الضريبية من 48.5 بالمئة في عام 2020/2019 إلى 41.5 بالمئة لعام 2021/2020، إلا أن ذلك لا يزال يضرّ بعدالة النظام الضريبي المصري⁷². فالاعتماد المفرط على ضرائب الاستهلاك وعدم وجود ضريبة دخل شخصية تصاعديّة يزيد من العبء على الطبقة المتوسطة المتأكلة والسكان الفقراء في مصر، ما يؤثر في نهاية المطاف في رفاهية المواطنين/ات.

وقد كشفت أزمة كورونا عن الوضع الحرج لحوالي 5.6 مليون عامل(ة) في القطاع غير النظامي في مصر⁷³. وعلى الرغم من غياب بيانات موثوق بها عن عدد العاملين/ات في القطاع غير النظامي (تشير تقديرات رسمية حديثة إلى أن هذا العدد يبلغ 10 ملايين)⁷⁴، فقد واجهت فئات مختلفة من العمال والعاملات غير النظاميين/ات⁷⁵ تحديات هائلة بسبب التأثير في قطاع الترفيه، بما في ذلك الباعة المتجولون المتضررون من إغلاق الأسواق في الهواء الطلق. وكانت عاملات المنازل من الأشدّ تضررًا لأن معظم الأسر طلبت منهن التوقف عن العمل خوفًا من الإصابة بفيروس كورونا⁷⁶.

وقد سلطت الجائحة الضوء على الظروف المعيشية المهينة للقطاع غير النظامي بأكمله، الذي يعاني من الفقر والبطالة وكفاح بسبب الأسعار الباهظة للخدمات الصحية ونقص الحماية القانونية. ولا يشمل الضمان الاجتماعي والصحي العام سوى العاملين/ات في القطاع النظامي.

تفاقم أوجه اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية

يحذر الاقتصاديون النسويون من أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يتسم بالعنف تجاه النساء والفتيات. وفي جميع أنحاء العالم، تقدّم 54 بالمئة من البلدان التي تخطط لإجراء مزيد من التخفيضات في الحماية الاجتماعية أصلًا الحد الأدنى من دعم الأمومة والأطفال⁷⁷. إن تقاطع الظلم بين الأنواع الاجتماعية والظلم الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع الأعراف الاجتماعية الأبوية التي تنعكس من خلال القوانين والممارسات تظهر جميعها جلية بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁷⁸.

وهكذا فإن النساء والشباب واللاجئون/ات والمهاجرون/ات، فضلًا عن المجموعات الأخرى المهمشة تقليديًا بسبب الأعراف الاجتماعية والتي لا تحظى بالأولوية بسبب السياسات العامة، هي فئات تميل لأن تكون أشدّ تضررًا وأقلّ من يُستشار في حزم التقشف المخطط لها. ومن شأن تدهور الخدمات العامة، بل والقضاء على الخدمات الحيوية، أن يزيد من حرمانها من حقوقها ويفاقم أوجه اللامساواة الاجتماعية وتلك القائمة على النوع الاجتماعي.

إنّ الإبقاء على سياسات التقشف وتصعيدها، على سبيل المثال، في مجال الصحة أو التعليم، يزيد من إقصاء النساء من القوى العاملة، بالإضافة إلى انتهاك حقوقهن الأساسية في الحصول على الرعاية الصحية أو التعليم⁷⁹. وقد أظهرت أبحاث منظمة أوكسفام في تونس والأردن ومصر أن سياسات التقشف التي نفذت بين عامي 2011 و2019 قد ساهمت في انخفاض كبير في الإنفاق على الصحة والتعليم، علمًا أنّ النساء هن الأشدّ تضررًا في مشاركتهن في القوى العاملة⁸⁰. وقد قلصت تدابير التقشف حجم القطاع العام (ربّ العمل النظامي الرئيسي للنساء في المنطقة) ما أثر بشكل غير متكافئ في النساء، بما في ذلك العديد منهن اللواتي اضطررن لتخصيص المزيد من الوقت لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر للتعويض عن تأثير هذه التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي. إنّ غياب أو عدم كفاية برامج الحماية الاجتماعية مثل تغطية التأمينات الاجتماعية (التي تؤثر بشكل غير متكافئ في النساء، لا سيما أثناء الأزمات الاقتصادية) أو برامج التحويلات النقدية التي تستهدف النساء (لمساعدتهن على الإفلات من براثن الفقر والعنف) هو دليل آخر على فشل تدابير التقشف في خلق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وتتقاطع تدابير التقشف مع اقتصاد الرعاية الأوسع⁸¹ - الذي تديره النساء إلى حد كبير⁸². وللحفاظ على مستوى معيشي لائق، تدعم النساء اقتصاد الرعاية من خلال العمل غير المدفوع الأجر، ما يعزز أوجه اللامساواة في أوار الأنواع الاجتماعية⁸³. وإلى جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى مثل الفجوة في الأجور بين الأنواع الاجتماعية، وعدم كفاية الحد الأدنى للأجور، وانخفاض المشاركة في سوق العمل، فإن لتدابير التقشف تأثير غير متكافئ في المرأة إذ تقوض حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. كما أن عدم اعتماد ميزنة مراعية لمنظور النوع الاجتماعي في مجالات مثل الهياكل الأساسية وسياسات العمالة وتمويل الاستثمارات العامة يسهم أيضًا في استبعاد المرأة من أسواق العمل والأنشطة المعززة للنمو. والاقصاء الاقتصادي يغذي بالضرورة الاقصاء السياسي للمرأة.

ومن المرجح أن تجد النساء اللبانيات أنفسهن عاطلات عن العمل أو يتقاضين أجورًا منخفضة أو يعملن في ظروف غير

مواتية⁸⁴، في حين ثمة نقص في تمثيلهن السياسي⁸⁵. وقد عانت الفئات الضعيفة والمهمشة بما في ذلك النساء وأفراد مجتمع الميم والعمال والعاملات المهاجرون/ات واللاجئون/ات بشكل غير متكافئ خلال الجائحة التي عرّضت النساء لخطر متزايد من الإيذاء الجسدي أو العاطفي من قبل أفراد الأسرة وغيرهم - مع تعرّض النساء غير اللبنانيات للخطر بشكل خاص. وشملت الإساءة البدنية العنف الأسري وهجمات أصحاب العقارات بسبب التأخير في دفع الإيجارات⁸⁶.

وفي تونس، يتسم الوصول إلى المرافق العامة باللامساواة الشديدة إقليمياً وبحسب النوع الاجتماعي⁸⁷. كما أثر نقص الموارد البشرية في الممرضات. وتوصي منظمة الصحة العالمية بنسبة 4 ممرضات لكل 1000 نسمة، فيما كانت تقديرات المتوسط العالمي بحوالي 1000/3.816 في عام 2018. ولكن في تونس، بلغت هذه النسبة 1000/2.51 في عام 2017، أي أنها انخفضت مقارنة بنسبة 1000/2.65 في عام 2015.⁸⁸ وتدهورت نسبة النساء الحوامل اللائي يتلقين رعاية ما قبل الولادة بشكل طفيف، من 98.1 بالمئة في عام 2012 إلى 95.3 بالمئة في عام 2018. ويرتبط هذا النقص في الحصول على الخدمات بارتفاع معدلات وفيات الأمهات، ولا سيما في المناطق الداخلية. فعلى سبيل المثال، سجلت محافظة تطاوين 80 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة في عام 2013، أي أكثر من ضعف المعدل الوطني البالغ 36 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة⁸⁹.

وفي حين أن معدلات الفقر نادراً ما تفصل بحسب النوع الاجتماعي، فمن المرجح أن يتم تأنيث الفقر في مصر كما هو الحال في جميع أنحاء العالم. وتتداخل العوامل الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية وتساهم في التأثير غير المتكافئ للفقر في المرأة. وعادة ما تقل فرص حصول المرأة على السلطة والتعليم والموارد الإنتاجية وعمليات اتخاذ القرار التي تؤثر في حياتها. وبسبب التقسيم القائم على النوع الاجتماعي للعمل ومسؤوليات تقديم الرعاية، تتحمل المرأة أيضاً عبئاً أكبر في إدارة العمل المنزلي والنفقات المعيشية للأسر.

الآثار في القطاع غير النظامي والعمالة الهشة

على امتداد الجنوب العالمي، يعتمد غالبية العمال/العاملات على القطاعات غير النظامية لكسب عيشهم، وغالباً بطرق غير محمية ولا منظمة ولا معترف بها ولا تحظى بالاعتراف بقيمتها - ما يعرّض العمال والعاملات للصددمات ونادراً ما يعطيهم واضعو السياسات الأولوية. وفي حين ثمة تباين كبير بين البلدان والسياقات، يرتبط الاقتصاد غير النظامي بالفقر ارتباطاً وثيقاً، وفي أوقات الأزمات، يميل الاقتصاد غير النظامي إلى التوسع⁹⁰. وعلى الصعيد العالمي، تعمل نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر في الاقتصاد غير النظامي، مع وجود نقاط ضعف متقاطعة بما في ذلك عدم استقرار السكن، وتدني التغذية، وعدم الحصول على ماء الشرب النظيف والمرافق الصحية والخدمات الصحية الأساسية⁹¹. وقد أضافت الجائحة إلى الظروف غير المستقرة أصلاً للأسر التي تعتمد على الاقتصاد غير النظامي، ما أثر بصورة غير متكافئة في بعض القطاعات والمجموعات.

وتتسم القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بكونها غير نظامية (وهي تمثل 56.3 بالمئة من العمالة في شمال أفريقيا و63.9 بالمئة في الشرق الأوسط) وقد تركت الملايين عرضة لفقدان الدخل مع القليل من الحماية الاجتماعية أو من دون حماية أصلاً. وكان للجائحة تأثير غير متكافئ في النساء والنازحين/ات، المعرضين بشكل حاد للآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة الصحية⁹².

وفي لبنان، كان العاملون/ات في القطاع غير النظامي (بمن فيهم اللاجئون/ات والمهاجرون/ات) عرضة بشكل خاص للآثار الأولية للجائحة، إذ كانوا يميلون إلى العيش في أماكن أكثر ازدحاماً مع وصول أقل إلى الماء النظيف والخدمات الطبية ومعدات الحماية الشخصية. ويعاني العاملون/ات في القطاعات غير النظامية من فقدان الوظائف بمعدلات أكبر من نظرائهم في قطاع العمل النظامي. وقد أفاد أكثر من 89 بالمئة ممن يمكن تعريفهم بأنهم يعملون لحسابهم الخاص أنهم يكسبون دخلاً أقل. وتعزى 69.8 بالمئة من خسارة الدخل هذه إلى التأثير المركب للأزمة الاقتصادية والجائحة⁹³. وربما تكون الهجرة العكسية، من المراكز الحضرية الرئيسية إلى المناطق الريفية، قد أسهمت أيضاً في زيادة الطابع غير النظامي لبعض المجموعات.

وحتى بعد رفع معظم القيود المفروضة على الحركة المتعلقة بالصحة في لبنان، ظل العمال والعاملات يواجهون صعوبات في الحصول على عمل جديد مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. وقد تأثرت بعض القطاعات بشكل خاص، إذ عرض أرباب العمل عقود عمل أضعف، بما في ذلك زيادة الاعتماد على العمل غير المستقر والتوسع في الوظائف القائمة على الإكراميات⁹⁴. ويفتقر العديد من العاملين/ات تقليدياً في القطاع غير النظامي إلى المهارات اللازمة للانتقال إلى أنواع جديدة من الوظائف التي أصبحت متاحة (أي العمل عن بعد)، مع نقص برامج التدريب المنخفضة التكلفة وبعدها عن تناول كثير من العاملين/ات في القطاع غير النظامي⁹⁵.

كما أدت المعدلات المرتفعة للغاية لعدم نظامية اللاجئين/ات السوريين/ات، وكذلك الشباب اللبنانيين/ات وغير اللبنانيين/ات، إلى تعريض هؤلاء العمال والعاملات للخطر⁹⁶. وكان ثمة تحوّل ملحوظ إلى المهن غير القانونية وغير المشروعة بما في ذلك الاتجار

بالمخدرات والتهريب عبر الحدود والعمل في مجال تجارة الجنس والمبيعات غير المرخصة للمنتجات الخاضعة للتنظيم أو المنتجات المدعومة أو صرف العملات غير المرخص. وتعرض هذه الأنشطة الأفراد لمزيد من خطر الأذى الجسدي والاستغلال والاعتقال والمقاضاة⁹⁷.

3- عدم كفاية استجابة الحكومات والمؤسسات المالية الدولية على صعيد السياسات

لقد التزمت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة بضمان حقوق الإنسان لسكانها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تؤكد أن لكل فرد الحق في التمتع بالظروف المادية الأساسية للكرامة والحرية والرفاه. ولضمان هذه الحقوق، يجب على الحكومات اتخاذ خطوات ملموسة باستخدام جميع مواردها المتاحة. وثمة اتفاق واسع النطاق على أن ثمة ثلاثة أبعاد لهذا الالتزام هي:

- توليد الموارد (كيفية جمع الحكومات للأموال)؛
- تخصيص الموارد (ما تخصصه الحكومات من أموال في ميزانياتها)؛
- إنفاق الموارد (كيف تنفق الأموال المخصصة فعليًا ومن يستفيد منها).

وفي ظلّ اقتصاد عولمة غير متكافئ، تمتلك بعض البلدان موارد أكثر من غيرها للاستثمار في الإغاثة والتعافي من آثار جائحة كورونا. وكما هو مبين أدناه، فإن الخطوات المتخذة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تكن كافية. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى القيود المالية الناجمة عن شروط القروض والمشورة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية في مجال السياسات. واستشرافًا للمستقبل، تظهر التوقعات في جميع أنحاء المنطقة الحاجة إلى تغيير عاجل في الاتجاه لضمان تعاف شامل وعادل وقائم على الحقوق.

الاستجابات الوطنية

لم تأت الاستجابات الوطنية على المستوى الكافي لصدمات جائحة كورونا: فقد أدت برامج التحويلات النقدية غير الفاعلة والنهج غير المراعية للنوع الاجتماعي إلى تفاقم أوجه اللامساواة عبر القطاعات، واستمرت اتجاهات التقشف على الرغم من الأزمة (مثل تجميد التوظيف في القطاع العام)، في حين فشلت الاستجابات في معالجة التضخم المتزايد وتكاليف المعيشة. وفي العديد من البلدان، حقق القطاع الطبي الخاص (العيادات والمختبرات الخاصة) والقطاع المصرفي أرباحًا قياسية في السنوات القليلة الماضية، مستفيدًا بشكل مباشر وغير مباشر من الجائحة⁹⁸. وربما تكون الدول قد فوتت فرصة تمويل احتياجات سكانها من خلال فرض ضرائب على الأرباح غير المتوقعة أو ضرائب التضامن لمرة واحدة على زيادات الثروة المرتبطة بالجائحة.

كان لبنان يعاني أصلاً من أزمات اقتصادية ومالية وسياسية، وقد كافح من أجل حشد استجابة مناسبة للجائحة. وفيما بدا أن الحكومة تأخذ التهديدات المتعلقة بالصحة على محمل الجد – إذ عملت عبر الوكالات الحكومية لمحاولة وقف انتشار جائحة كورونا – كان ثمة تغاض عن الآثار الاقتصادية الأوسع للجائحة. ولم تكن التدابير الرامية إلى ضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وسبل العيش كافية، فتعرضت الحكومة لانتقادات شديدة بسبب ضعف التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك نقابات العمال وجماعات المجتمع المدني الأخرى، وعدم إعطاء الأولوية للخدمات الأساسية وتعويض خسائر سبل العيش للفئات الأشدّ ضعفاً. وكانت قدرة الحكومة محدودة على إنشاء برامج دعم أو دعم مالي ولجأت إلى تحفيز أصحاب العمل للحفاظ على القوى العاملة و/أو تعويضها وتوسيع برامج شبكات الأمان الحالية (القاصرة أصلاً).

وركزت معظم حزم حوافز الحكومة اللبنانية على محاولة تخفيف أو تأخير تكاليف الأعمال - بما في ذلك ضرائب الدخل ومدفوعات الضمان الاجتماعي والإيجارات. وفي غياب المزيد من الإصلاحات الضريبية التضامنية، لم تكن هذه التدابير كافية لتوفير الحوافز اللازمة وقبول أصحاب المصلحة. وبسبب الأزمة السياسية وأزمة الحكم التي طال أمدها، جعلت العوائق البيروقراطية حتى المبادرات ذات النوايا الحسنة غير فاعلة، وسرعان ما باتت الحاجة إلى برامج كبيرة للتحويلات النقدية واضحة للعيان. ولم تنظر الحكومة بشكل كافٍ في ثغرات الحماية الاجتماعية، وبالتالي فشلت في اتباع نهج شامل تمامًا، ما أدى إلى إقصاء العديد من الفئات الضعيفة والمعرضة للأزمات من اعتبارات الاستجابة للجائحة⁹⁹.

كما تفاقم الافتقار إلى الإرادة السياسية للتركيز على الحماية الاجتماعية بسبب سوء إدارة الأزمات ونقص البيانات عن مواطن الضعف بين السكان المقيمين في لبنان. ولم تعكس الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال الأزمة الوعي بأثرها في القوة العاملة غير النظامية ولم تأخذ في الاعتبار أبعاد الضعف، بما في ذلك النوع الاجتماعي والسن وحالة المواطنة. فعلى سبيل المثال، لا يمتلك لبنان قواعد بيانات شاملة وموثوق بها، فيما تستبعد القواعد الجزئية الموجودة، مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، العاملين/ات في القطاع غير النظامي. علاوة على ذلك، لا توجد معلومات كافية عن المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومعظمها غير نظامي^{100، 101}.

وحتى قبل أن تستشعر تونس آثار الجائحة والغزو الروسي لأوكرانيا، كانت تمرّ أصلاً بأزمة هيكلية متعددة الأبعاد. ومن المرجح أن يؤدي برنامج القرض الجديد لصندوق النقد الدولي إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية في تونس إذا استمر على نفس مسار التقشف (مثل خطة التكيف الهيكلي لعام 1986) كما هو متوقع، استناداً إلى المعلومات الشحيحة المتاحة. وعلى مدى عقود، واصلت الحكومة تنفيذ تدابير التقشف الضارة هذه التي تغذي اللامساواة على الرغم من الاحتجاجات الشعبية، التي جرى التعبير عنها بشدة خلال ثورة ديسمبر 2010 ضد اللامساواة الاجتماعية والإقليمية، والتي بلغت ذروتها في انتفاضات عام 2011 في المنطقة.

وفي بداية الجائحة، أعلنت الحكومة المصرية عن حزمة استجابة طارئة بقيمة 100 مليار جنيه مصري (1.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020/2019 أو 6.3 مليار دولار) للتخفيف من آثارها السلبية، كان نصفها مخصصاً لقطاع السياحة¹⁰². كما أنشأت مجلساً مسؤولاً عن جمع البيانات عن العمال والعاملات الذين تأثروا اقتصادياً بالجائحة. وأنشئ كذلك صندوق لتقديم المساعدات المالية والمساعدات للموظفين/ات الذين لم يتلقوا رواتب من الشركات التي تواجه الإغلاق الكلي أو الجزئي بسبب الأزمة الاقتصادية أو انخفاض الإنتاج. كما استهدف المرسوم ربات الأسر من خلال مدفوعات التحويلات النقدية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الجائحة¹⁰³. إلا أن العديد من العمال/العاملات لم يتمكنوا من التسجيل في المنصة بسبب الغموض بشأن شروط الأهلية¹⁰⁴.

وفي مصر، يستثني قانون العمل صراحة عاملات المنازل من نطاق تنظيمه، ويخصهن بالذكر على أنهن "استثناء" بسبب "العلاقات المتينة التي تنمو بين الخادم ورب العمل"¹⁰⁵. وفي تأطير هذه العلاقة كرابطة شخصية وخاصة بدلاً من علاقة عمل تقليدية، يشير القانون إلى أن العمل المنزلي ليس "عملاً بالمعنى الحقيقي للكلمة"¹⁰⁶. ونتيجة لذلك، تحرم عاملات المنازل من الحماية القانونية والحق في الحصول على عقد عمل يضمن لهن أجراً مناسباً، وساعات عمل ومهام محددة، وفترات راحة وإجازات.

وبالمثل، لا يشمل مشروع قانون العمل الجديد قيد المناقشة في البرلمان عاملات المنازل، ولكن بفضل جهود المجتمع المدني، في مارس 2021، جرى تقديم مشروع قانون منفصل إلى البرلمان ينظم العمل المنزلي¹⁰⁷. وفي حال إقرار هذا المشروع، ستكون هذه هي المرة الأولى التي يُعترف فيها بالعمل المنزلي كعمل خاضع للوائح التنظيمية للدولة، بعد مرور عقد على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 التي وضعت العمل المنزلي على قدم المساواة مع جميع أشكال العمل بأجر الأخرى ومنحت العمال/العاملات المنزليين نفس الحقوق التي يتمتع بها جميع العمال/العاملات بأجر الآخرين. وعلى الرغم من هذا التحسن المتوقع، تظل جميع الحقوق خاضعة لتقدير رب المنزل. وبما أن معظم عاملات المنازل أميات، فإن قدرتهن على التفاوض تتعرض لمزيد من التقويض بسبب اختلال توازن علاقات القوة¹⁰⁸.

القيود المالية التي تؤثر في الاستجابات الوطنية

سجل الاقتصاد التونسي الشديد الهشاشة أصلاً معدل نمو سلبي بلغ 8.6 بالمئة في عام 2020، ما أدى إلى تفاقم الوضع الاجتماعي المتوتر أصلاً. وعلى الرغم من إلحاح الوضع، لم تبدل السلطات التونسية أي جهد يذكر لحشد مواردها المالية لمعالجة الأزمة التي تلوح في الأفق. وعلى العكس من ذلك، منح قانون المالية لعام 2021 تخفيضات ضريبية ضخمة للشركات الكبيرة والأكثر ثراءً، بما في ذلك تخفيض ضريبة الشركات بمقدار 10 نقاط من 25 بالمئة إلى 15 بالمئة، ما أفضى إلى تفاقم السياسة الضريبية غير العادلة أصلاً بشكل كبير. كما لم تُعتمد خطة تحفيز تستند إلى الإنفاق العام. وبدلاً من ذلك، سارعت الحكومة التونسية في بداية عام 2021 إلى إجراء مناقشات مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج قرض جديد، والذي توج باتفاق على مستوى الموظفين/ات في 15 أكتوبر 2022¹⁰⁹. وقد يتضمن هذا البرنامج، الذي يمتد على مدى ثلاث سنوات، مطالب تقشفية شديدة لتقييد فاتورة أجور الخدمة المدنية، لا سيما من خلال تجميد التوظيف والرواتب، وفقاً لالتزامات الحكومة تجاه صندوق النقد الدولي في أبريل 2020. ومن المتوقع أن تلغي الحكومة أيضاً دعم المواد الغذائية والوقود، واستبدالها بتحويلات نقدية مباشرة إلى الأسر المستهدفة¹¹⁰.

ومن المرجح أن تؤدي هذه التدابير إلى تفاقم الفقر واللامساواة إذ سيتحمل تكلفة فاتورة التقشف الفئات الأشدّ ضعفاً. وعلى مدى العقد الماضي، تحملت الحكومة المصرية قدرًا غير مسبوق من الديون الخارجية¹¹¹. كما نفذت تدابير تقشفية من عام 2014 فصاعداً¹¹²، وبرامج قروض صندوق النقد الدولي التي بدأت بقرض صندوق النقد الدولي لعام 2016 والتي شهدت انخفاض قيمة

ويشير تقرير الثروة العالمية إلى أن معامل جيني للثروة في مصر ارتفع من 75.6 بالمئة في عام 2019 إلى 79.2 بالمئة في عام 2020.¹¹³ وتأتي هذه اللامساواة المتسارعة نتيجة طبيعية لانخفاض حصص دخل العمل على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبين عامي 2018 و2020، بلغ النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من 15 بالمئة¹¹⁴ بينما انخفض متوسط دخل الأسرة بنسبة 4.3 بالمئة¹¹⁵. ويشير ذلك إلى توجه اقتصادي يفضل تراكم الثروة في القمة ويشهد تدفق القليل من تلك الثروة إلى المواطن العادي. وقد تسارع هذا النمط من خلال تدابير التقشف التي نفذتها الحكومة وطرحها صندوق النقد الدولي والتي شهدت تخفيضات في الدعم الأساسي الذي يعتمد عليه الفقراء، وزيادة أسعار الماء والكهرباء¹¹⁶.

وعلى الرغم من التغييرات في الحكومات، فإن حجم الديون غير المسبوق في مصر - إلى جانب تدابير التقشف الصارمة بما فيها خفض الدعم الرئيسي - يشير إلى سياسة شاملة لصالح تراكم الثروة في القمة مع استحواد النخبة عليها وإعادة توزيعها بشكل محدود. وإلى جانب تقلص الحيز المدني، فإن المساواة في العقد الاجتماعي غير مرجحة بشدة.

وفي مارس 2020، تخلت الحكومة اللبنانية عن سداد سندات اليوروبوند، ما حدّ من قدرتها على اقتراض الأموال من الأسواق الدولية¹¹⁷. وكان النظام المالي الوطني، بما في ذلك المصرف المركزي والمصارف الخاصة المحلية، في حالة إفلاس غير معلن نتيجة للخسائر الفادحة التي تراكمت بمرور الوقت والتي أدت إلى الاستنزاف التدريجي لاحتياطيات العملات الأجنبية.

نظرة قاتمة في المستقبل

مع تفاقم الأزمات العالمية (الحرب الروسية الأوكرانية وما يتصل بها من انعدام الأمن الغذائي العالمي والتضخم) إلى جانب التغييرات المرتبطة بالمناخ وغيرها من أوجه الهشاشة، ستكافح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتتمكن من الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات المستقبلية¹¹⁸.

إنّ التوقعات المتوسطة الأجل للبنان غير متفائلة، كما يؤدي عدم الاستقرار السياسي والتوترات الاجتماعية والتدهور الاقتصادي المستمر إلى تفاقم هشاشة البلاد وأزمته الإنسانية¹¹⁹. ومن المرجح أن يؤدي عدم كفاية الاستثمار في الحماية الاجتماعية الفاعلة إلى تفاقم أوجه اللامساواة والضعف المستمر¹²⁰. ويعاني لبنان من انعدام الأمن الغذائي إذ يستورد معظم غذائه ويستورد معظم قمحه من روسيا وأوكرانيا. ومن المرجح أن تستمر اتجاهات الاقتصاد الكلي السلبية في عام 2023.¹²¹ ومع انخفاض الإيرادات الضريبية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فإن النظام الضريبي في حاجة ماسة إلى الإصلاح¹²². ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع معدلات الفقر واللامساواة وسط التوترات السياسية إلى مزيد من التحديات الإنسانية لكل من اللبنانيين/ات وغير اللبنانيين/ات. ومن المرجح أن يؤدي الجمع بين سياسات الاستجابة للجائحة والسياسات الاقتصادية (مثل إلغاء الدعم وفجوات الحماية الاجتماعية) التي لا تأخذ في الاعتبار الفئات السكانية الضعيفة بشكل متزايد إلى مفاخرة الأزمات المتقاطعة في لبنان.

وفي تونس، ثمة مخاوف بشأن المخاطر السياسية والاقتصادية¹²³. ونظرًا لتحديات التجارة العالمية (العرض) والتعافي الاقتصادي بعد الجائحة، يمارس صندوق النقد الدولي ضغوطاً متزايدة على الحكومة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية¹²⁴. وقد سلط المجتمع المدني التونسي الضوء على المخاوف بشأن إصلاح الدعم في المستقبل، فضلاً عن تدابير التقشف الأخرى التي استمرت في تطبيقها الحكومات المتعاقبة وشجعتها المؤسسات الدولية¹²⁵. واعتباراً من مايو 2023، بلغت ديون تونس المستحقة لصندوق النقد الدولي ملياراً دولار¹²⁶. ويؤدي العجز التجاري الكبير إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ما يؤدي بدوره إلى زيادة التضخم.

ومع استمرار اللامساواة والضعف الاقتصادي في مصر منذ الأزمة المالية لعام 2008، فإن توفير موارد إيرادات الدولة لتأمين الخدمات الأساسية لسكان يفوق عددهم 100 مليون شخص سيكون تحدياً رئيسياً على صعيد السياسات للحكومة. وفي حين أن بعض جوانب التعافي الشامل واعدة، فإنّ اللامساواة في الثروة والإيرادات الضريبية وخدمة الديون تثير قلقاً خاصاً¹²⁷. وقد واصل الدين العام المصري، الداخلي والخارجي، ارتفاعه الحاد خلال عام 2021. وينعكس هذا الاتجاه في خدمة الدين السنوية لمصر، إذ تجاوزت خدمة الدين المصري لأول مرة تريليون جنيه مصري في 2020/2019. وبحلول 2022/2021، ارتفع هذا المبلغ إلى 1.17 تريليون جنيه، منها 579.6 مليار جنيه ذهبت إلى مدفوعات الفائدة، بينما سددت 593 مليار جنيه أصل الدين¹²⁸. ويمثل هذا القرض البالغ 1.17 تريليون جنيه 47.6 بالمئة من الإنفاق العام للحكومة المصرية لهذا العام.

وعلى غرار معظم البلدان الأخرى، من المتوقع أن تواجه مصر تحديات اقتصادية في مرحلة ما بعد تعافيتها من جائحة كورونا، بما في ذلك تحقيق أهدافها الإنمائية وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان للتعافي الشامل¹²⁹. ويواصل المجتمع المدني المصري إثارة المخاوف بشأن الحيز المدني والمساواة، نظرًا إلى تدني تساهل الدولة مع النقد¹³⁰.

4- توصيات السياسة

يجب على الحكومات والمؤسسات المالية الدولية العمل المشترك للاستثمار في التعافي الشامل والعاقل والقائم على الحقوق من جائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولا ينبغي أن يعالج ذلك الآثار الملموسة المباشرة للجائحة والأزمات المرتبطة به فحسب، بل يجب أن يعيد أيضًا بناء خدمات عامة أقوى وأكثر إنصافًا وأعلى جودة في المنطقة.

ويمكن أن يساعد الاعتماد على معايير ومبادئ حقوق الإنسان في تحديد معايير توفير الموارد وكيفية جمع الموارد اللازمة لهذا الاستثمار وتوزيعها بطريقة عادلة ومراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

وعلى وجه الخصوص، تفرض معايير المساواة وعدم التمييز التزامًا على الحكومات بسد الفجوة بين المجموعات: الأغنياء والفقراء، والأنواع الاجتماعية المختلفة، ومختلف المجموعات العرقية والإثنية. وتتطلب هذه المعايير سياسات إعادة التوزيع، بما في ذلك من خلال معالجة تركيز الثروة في القمة¹³¹. وينبغي أن تؤمن السياسات الموارد اللازمة للاستثمار في التعافي الشامل القائم على الحقوق، بما في ذلك الاستجابات الضريبية الطارئة مثل ضرائب التضامن لمرة واحدة وفرض الضرائب على الأرباح غير المتوقعة للشركات أثناء الأزمات. وسيشمل ذلك توسيع القاعدة الضريبية، بما في ذلك معالجة التهرب الضريبي من قبل الأفراد والشركات الأثرياء.

وثمة حاجة أيضًا إلى تخصيص الموارد العامة لتمويل الاستثمارات الاجتماعية، بدلاً من الاعتماد على الديون الخارجية المرهقة. ويمكن حشد الموارد من خلال فرض الضرائب على دخل رأس المال على أغنى 1 بالمئة من الأشخاص، بما في ذلك ضريبة الثروة الصافية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يضع حدًا لممارسة المطالبة بإصلاحات تنازلية في السياسات الضريبية كجزء من شروط القروض للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل¹³².

إلى الحكومات الوطنية والمحلية

توصيات عامة

- إعادة النظر في نهج الأزمة الوطنية للعقد الاجتماعي لمعالجة الاختلالات الهيكلية من خلال العدالة الضريبية والحماية الاجتماعية. تحويل النماذج الاقتصادية الحالية بعيدًا عن الوضع الراهن وتركيز السياسات والممارسات على الإدماج والحماية الاجتماعية.
- الانتقال من الاعتماد على الديون إلى سياسات ضريبية ومالية أكثر تصاعدية لتوسيع الحيز المالي وزيادة الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم، كوسيلة فاعلة لإعادة توزيع الثروة.
- الابتعاد عن الاقتصادات الريعية لصالح اقتصادات عادلة ومنتجة؛ وتحويل النماذج الاقتصادية الوطنية نحو اقتصادات شاملة تعود بالنفع على الجميع، وليس فقط على القلة المحظية.
- يتطلب نهج التعافي القائم على الحقوق قدرًا أكبر من الشفافية والمساءلة. ويعني ذلك ضمناً ضرورة فتح مجال رسم السياسات للمداولات الديمقراطية ومشاركة الفئات المهمشة على جميع المستويات.

الإدماج والحماية الاجتماعية

- تعزيز توفير الخدمات التعليمية والصحية العامة للتصدي لعواقب الجائحة والتأهب للجوائح اللاحقة. كما يجب اتخاذ تدابير مناسبة لتنظيم الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تنشط في مجالي التعليم والصحة، واتخاذ تدابير مناسبة لتنظيم الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تنشط في التعليم والصحة.
- تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الشاملة التي تضمن إدماج النوع الاجتماعي والإدماج الجغرافي للحماية من الفقر، لا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية الكاسحة¹³³.
- وضع خطط للتعافي الاقتصادي تتضمن خطط استدامة مالية للحماية الاجتماعية الشاملة وتوفير التمويل الكافي من خلال الميزانيات الحكومية السنوية بدلاً من الاعتماد صراحة على المنح والدعم المالي الدولي¹³⁴.
- في الوقت الذي تتخذ فيه الحكومة خطوات نحو التغطية الشاملة للحماية الاجتماعية، ينبغي لها أيضًا أن تسعى إلى تطوير وتعزيز القدرة الإحصائية للحكومة من أجل تحسين جودة البيانات وتوافرها. وفي حالة غياب التغطية الشاملة (النهج الأكثر إنصافًا)، ينبغي للحكومات أن تضمن وصول الدعم إلى جميع السكان المحتاجين.
- وضع و/أو تنقيح التشريعات الوطنية ذات الصلة لإدراج العمال والعاملات غير النظاميين/ات والمهاجرين/ات في خطط الحماية الاجتماعية التي تراعي النوع الاجتماعي والسن.

- إجراء تقييمات دورية لأثر البرامج النقدية في مستويات الفقر، لضمان كون التخطيط المستقبلي يحقق نتائج ضمانات تتماشى مع أولويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

الاقتصاد والعمالة غير النظاميين

- تحسين سياسات العمل الوطنية للاعتراف بشكل أفضل بالعمالين/ات في القطاع غير النظامي، ولا سيما الأشد ضعفًا منهم مثل عمال وعاملات الخدمة المنزلية، باعتبارهم يضطلعون بأعمال تخضع للوائح التنظيمية الدولية.
- إطلاق إحصاء القوة العاملة في البلد والحفاظ عليه (العمالين/ات والعاقلين/ات عن العمل) حسب القطاع على أن يشمل القطاع غير النظامي، للاسترشاد به في دعم الأزمات والإصلاحات المستقبلية، بما في ذلك إجراء دراسة استقصائية سنوية للقوى العاملة على الصعيد الوطني¹³⁵.
- تطبيق نهج قائم على النوع الاجتماعي في البلدان التي تشكل فيها النساء عددًا كبيرًا من العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب الأعمال الصغيرة، بما في ذلك تقديم دعم إضافي للأعمال التجارية المملوكة للنساء لمساعدتها على التعافي من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية¹³⁶.

الضرائب

- اعتماد استجابات ضريبية طارئة في أوقات الأزمات، مثل فرض ضرائب على الثروة لمرة واحدة أو فرض ضرائب على أرباح الشركات غير المتوقعة واستخدام الإيرادات في برامج التخفيف من حدة الفقر ومكافحته.
- إجراء مراجعة معمقة وشاملة للنظم الضريبية الوطنية لزيادة الاستدامة وتحصيل الإيرادات من خلال نظام أكثر تقدمية.
- اعتماد حزمة ضريبية دائمة على الأغنياء، بما في ذلك فرض ضرائب دائمة على الثروات الطائلة بمعدلات عالية بما يكفي للحد بشكل منهجي من الثروة المفرطة وتقليل تركيز السلطة واللامساواة. ويشمل ذلك مراجعة نظم الضرائب على الميراث والممتلكات والأراضي.
- إجراء تحليل معمق لكفاءة الحوافز الضريبية، مع الإبقاء فقط على الحوافز ذات الفاعلية الاجتماعية و/أو البيئية المثبتة، وليس تلك التي تفيد الشركات الكبيرة والأثرياء بشكل غير عادل.
- في تونس، تحسين الضرائب على الثروة من خلال التخلي عن الضرائب النسبية على الموارث، لصالح الضرائب التصاعدية، ما يسمح باستهداف الشركات الكبيرة بمعدلات أعلى بكثير. وينبغي اتباع نهج مماثل لتحسين المساهمة الضريبية للعقارات الكبيرة¹³⁷، في إطار الضرائب العقارية مع استبدال الضرائب النسبية على الثروة العقارية بنسبة 0.5 بالمئة بضرائب تصاعدية تسمح بقدر أكبر من التضامن من قبل الأثرياء. وبالمثل، ينبغي اعتماد ضرائب الثروة وتوسيع نطاقها لجعلها رافعة حقيقية للتضامن الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن تشمل القاعدة الضريبية ليس فقط العقارات، وإنما أيضًا الأصول المالية وغيرها.
- مراجعة الطبيعة التنافسية لضريبة القيمة المضافة. وبهذا الصدد، من الضروري تخفيف الطابع التنافسي لفرض الضرائب على الاستهلاك. وخفض معدلات ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الأساسية، ولا سيما تلك المتأثرة باتجاه التضخم العالمي الحالي، وفرض معدل أعلى لضريبة القيمة المضافة على المنتجات التي تستهلكها الأسر الغنية.

إلى صندوق النقد الدولي

في هذا المنعطف الحرج، ينبغي للحكومات أن تتخذ تدابير لإعادة التوزيع وأن تمول التعافي من خلال الجهود التدريجية للحد من أوجه اللامساواة. وينبغي لصندوق النقد الدولي أن يشجع البلدان ويدعمها لزيادة الإنفاق الاجتماعي لضمان الحماية الاجتماعية الشاملة¹³⁸. ويمكن أن ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضًا على المؤسسات المالية الدولية بعدة طرق¹³⁹. وكحد أدنى، يجب عليها احترام حقوق الإنسان من خلال اتخاذ تدابير لضمان عدم "تسببها بأي ضرر". ويمكن تفسير ذلك على أنه يشمل عدم التدخل في قدرة الحكومات على الاستثمار في الحقوق، نظرًا للضرر الشديد الذي يمكن أن تسببه مثل هذه التدابير. ومن الأمثلة على هذا التدخل شروط القروض التي تقيد الحيز المالي، والمشورة التراجعية بشأن السياسات التي تفشل في تقييم الآثار الاجتماعية، وأعباء الديون المرهقة التي تضغط على الميزانيات العامة. وتماشياً مع واجب عدم إلحاق الضرر، ينبغي لصندوق النقد الدولي القيام بما يلي:

- تعزيز تسوية الديون بشكل عادل ومستدام من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك النظر في الخطط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في تحليل القدرة على تحمل الديون، وإجراء تقييمات منتظمة للأثر في حقوق الإنسان، بما في ذلك تأثير شروط القروض أو المشورة¹⁴⁰ المتعلقة بالسياسات على المساواة بين الأنواع الاجتماعية والادماج¹⁴¹.

- تعليق شروط التقشف على القروض القائمة وزيادة فرص الحصول على التمويل الطارئ.
- دعم الحكومات وتشجيعها على بناء الحيز المالي اللازم للتعافي من الأزمات المستمرة من خلال سياسات تقدمية. وينبغي ألا يكون التقشف هو الإطار السياسي الافتراضي لبرامج قروض صندوق النقد الدولي. وثمة تدابير بديلة ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يوصي البلدان باعتمادها لضمان تعاف أكثر تركيزاً على الأفراد.
- تجنب ممارسة الضغط على البلدان لخفض الخدمات العامة، وزيادة الضرائب التي يدفعها أشد الناس فقراً، وتقويض حقوق العمال وحمايتهم.
- دعم البلدان في إصلاح هياكل توليد الإيرادات والإنفاق بطريقة أكثر إنصافاً وشمولاً من خلال الإصلاحات الضريبية التصاعدية وحشد الموارد الداخلية على النحو الأمثل. والسماح بمزيد من المرونة بشأن أهداف الاقتصاد الكلي مثل التضخم والعجز المالي، بما في ذلك السرعة التي يجب بها تخفيضها والمستوى الذي ينبغي استهدافه. كما ينبغي مناقشة المستوى الأمثل لاحتياطات النقد الأجنبي، مع وضع استبدال السيناريوهات المختلفة بشفافية.
- دعم جهود الدول لمكافحة الاحتيايل والتهرب الضريبي (على سبيل المثال، تقدر الحكومة التونسية خسائرها من الواردات بسبب التهرب الضريبي والاحتيايل بنحو 25 مليار دينار، أو حوالي 36 بالمئة من ميزانية الدولة في عام 2023).
- ضمان عدم اتخاذ رؤساء بعثات صندوق النقد الدولي القرارات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي خلف الأبواب المغلقة مع وزراء المالية. وينبغي أن تكون هذه العملية جزءاً من حوار وطني شامل وشفاف، تناقش فيه الخيارات المختلفة، في إطار اتفاق واسع النطاق على الاستراتيجية الاقتصادية والمالية المناسبة.

- ¹ مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2020). جائحة كورونا: سلسلة استرداد الحقوق. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.cesr.org/covid-19-recovering-rights-series-0>
- ² منظمة أوكسفام. (12 أبريل 2022). الأزمة الأولى، ثم الكارثة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.oxfam.org/en/research/first-crisis-then-catastrophe>
- ³ ن. تامالي. (2021). صب الزيت على النار: كيف ستؤدي مطالب صندوق النقد الدولي بالتكشف إلى مفاقمة اللامساواة في جميع أنحاء العالم. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/10546/621210/1/bp-covid-loans-imf-austerity-110821-en.pdf>
- ⁴ يومن رايتس ووتش. (12 ديسمبر 2022). لبنان: ارتفاع معدلات الفقر والجوع وسط الأزمة الاقتصادية. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.hrw.org/news/2022/12/12/lebanon-rising-poverty-hunger-amid-economic-crisis>
- ⁵ ل. داغر، وأ. عبود، وعمر صيداني، وأ. يونس. (2022). من أجل تدابير شاملة وعادلة للتعافي الاجتماعي والاقتصادي من جائحة كورونا في لبنان: تقرير تجميعي رقم 116132، من أوراق MPRA، مكتبة جامعة ميونيخ. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://mpra.ub.uni-muenchen.de/116132/1/MPRA_paper_116132.pdf
- ⁶ صندوق النقد الدولي. (7 أبريل 2022). صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع لبنان لتمديد فترة التمويل لمدة أربع سنوات. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility>
- ⁷ صندوق النقد الدولي. (من دون تاريخ). أسئلة يتكرر طرحها عن لبنان. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.imf.org/en/Countries/LBN/faq#Q1>
- ⁸ صندوق النقد الدولي. (13 أكتوبر، 2022). نسخة من المؤتمر الصحافي لشهر أكتوبر 2022 MD كريستالينا جورجييفا بشأن المعدل التراكمي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/10/13/tr101322-transcript-of-md-press-briefing-annual-meetings>; خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون زيارتهم إلى لبنان. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/09/21/pr22314-lebanon-imf-staff-concludes-visit-to-lebanon>; صندوق النقد الدولي. (من دون تاريخ). ما هو موقف صندوق النقد الدولي من لبنان؟ كان آخر ولوج بتاريخ 26 فبراير 2023 إلى الموقع <https://www.imf.org/en/Countries/LBN/faq#Q1>; م.س. غريشي. (18 مايو، 2022). صندوق النقد الدولي: لا حل سحري للبنان. معهد التحرير. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://timep.org/2022/05/18/the-imf-no-silver-bullet-for-lebanon>
- ⁹ مؤسسة فريديش إيبرت. (2021). أزمة الديون التونسية في سياق جائحة كورونا: سداد الديون على حساب حقوق الإنسان؟ كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18186-20210910.pdf>
- ¹⁰ صندوق النقد الدولي. (2023). جمهورية مصر العربية: طلب تمديد الترتيب بموجب تسهيل الصندوق الممدد - بيان صحفي؛ وتقرير الموظفين. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 2/23. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2023/English/1EGYEA2023001.ashx>
- ¹¹ مؤشر التقدم الاجتماعي في مصر. (2022). مؤشرات السياسة الاقتصادية: خدمة الدين كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي، 2021. (يصدر قريباً).
- ¹² منصة العدالة الاجتماعية. (من دون تاريخ). مقياس الديون التفاعلي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://splatform.org/%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa/?lang=en>
- ¹³ مؤشر التقدم الاجتماعي في مصر. (2021). مؤشرات السياسة الاقتصادية: خدمة الدين كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع [https://www.progressegpt.org/topic.html#economic; Social Justice Platform. \(n.d.\). Interactive Debt Meter](https://www.progressegpt.org/topic.html#economic; Social Justice Platform. (n.d.). Interactive Debt Meter)
- ¹⁴ البنك المركزي المصري. (2020). النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 274؛ البنك المركزي المصري. (2021). النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 295. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://www.cbe.org.eg/en/economic-research/economic-reports/monthly-statistical-bulletin>
- ¹⁵ هيومن رايتس ووتش. (31 يناير، 2023). مصر: خطة إنقاذ صندوق النقد الدولي تسلط الضوء على مخاطر التكشف والفساد. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.hrw.org/news/2023/01/31/eqvpt-imf-bailout-highlights-risks-austerity-corruption>
- ¹⁶ منظمة أوكسفام. (2017). دليل منظمة أوكسفام للامساواة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620253/qt-oxfam-inequality-guide-120417-en.pdf?sequence=1>
- ¹⁷ ل. أسود، وت. بيكيتي، و ف. ألفاريدو. (13 أغسطس، 2018). اللامساواة في الشرق الأوسط. مركز بحوث السياسات الاقتصادية. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://cepr.org/voxeu/columns/inequality-middle-east>
- ¹⁸ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2022). اللامساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/inequality-arab-region-ticking-time-bomb-english_0.pdf

- 19 د. كلاس. (2021). الجرعة السحرية للتشفير والتخفيف من حدة الفقر: سرديات الاستيلاء السياسي واللامساواة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621308/rr-inequality-narratives-mena-221121-en.pdf?sequence=13&isAllowed=y>
- 20 ل. أسود. (12 مارس، 2020). اللامساواة وسخطها في الشرق الأوسط. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://carnegie-mec.org/2020/03/12/inequality-and-its-discontents-in-middle-east-pub-81266>
- 21 ر. موغاه، وس. رالي. (4 يناير، 2019). الاضطرابات العنيفة أخذة في الازدياد: هل يقع اللوم على اللامساواة؟ المنتدى الاقتصادي العالمي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.weforum.org/agenda/2019/01/violent-disorder-is-on-the-rise-is-inequality-to-blame/>
- 22 ج. غ. هوجيفين وج. لوبيز أسيفيدو (ناشرون). (2021). تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الآثار التوزيعية لجائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجموعة البنك الدولي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/9781464817762.pdf>
- 23 ن. عبود، وس. المصري. (2020). لعقد من الأمل وليس التشفير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو تعاف عادل وشامل لمكافحة اللامساواة. منظمة أوكسفام. <https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621041/bp-mena-inclusive-recovery-260820-en.pdf>
- 24 أ. ميز ادري. (2016). الطبقة والنوع الاجتماعي وورشمة العمل: حول العلاقة الثلاثية بين التسليح والعمل والاستغلال. العالم الثالث إصدار فصلي، 37 (10)، 1877-1900.
- 25 د. عابد وف. كيليهير. (2022). بطش التشفير: الخيارات السياسية الاقتصادية السائدة هي شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. منظمة أوكسفام وناوي-أفريقيين للاقتصاد الكلي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.oxfam.org/en/research/assault-austerity>
- 26 هوجيفين ولوبيز أسيفيدو (ناشرون). (2021). تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- 27 ف. بلحاج وج. هوجيفين. (29 أكتوبر، 2020) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من الملح إعادة بناء العقد الاجتماعي للتعافي بعد جائحة كورونا. مدونة البنك الدولي. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-urgent-rebuild-social-contract-post-covid-recovery>
- 28 الإسكوا. (2021). جائحة كورونا في المنطقة العربية: فرصة لإصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية. تقرير التنمية 4 Social. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://publications.unescwa.org/2022/sdr4/index.html>
- 29 مجلة ذي إيكونوميست. (6 مارس، 2021). تجاوز السياسيون في لبنان صفوف الانتظار للحصول على لقاح جائحة كورونا. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2021/03/06/politicians-in-lebanon-jumped-the-queue-for-covid-19-vaccine>
- 30 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية الإنسانية العربية. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2022/06/AHDR-2022-complete-EN.pdf>
- 31 ج. غ. هوجيفين، وب. مالايب، ول. فاديرا. (2 سبتمبر، 2021) اللامساواة بفعل جائحة كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن للبيانات والأدلة أن تساعدنا على القيام بعمل أفضل. مدونة البنك الدولي. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/covid-19-inequities-mena-how-data-and-evidence-can-help-us-do-better>
- 32 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعادلة لجائحة كورونا.
- 33 ل. داغر، وإ. جمالي، وعمر أبي بونس. (2022). النهوض بالسياسات القائمة على الأدلة في إدارة الأزمات: حالة لبنان. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع https://mpr.aub.uni-muenchen.de/116013/1/MPRA_paper_116013.pdf
- 34 المرجع السابق.
- 35 هيو من رايستس ووتش. (2022، 12 ديسمبر). لبنان: ارتفاع معدلات الفقر.
- 36 التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي. (2022). تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد، سبتمبر 2022 - أبريل 2023: لبنان. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Lebanon_Acute_Food_Insecurity_Report_Dec2022.pdf
- 37 منظمة أوكسفام في لبنان. (2023). التحليل الوطني للنوع الاجتماعي 2023. (غير منشور).
- 38 جرى تسليط الضوء على الآليات التكيف هذه خلال مجموعات التركيز مع أفراد من المجتمعات الضعيفة في لبنان. يرجى مراجعة داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعادلة لجائحة كورونا.
- 39 هيو من رايستس ووتش. (2022، 12 ديسمبر). لبنان: ارتفاع معدلات الفقر.
- 40 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعادلة لجائحة كورونا.
- 41 س. شمش وه. شميم. (2022). التشفير، حالة مزمنة للصحة العامة. البوصلة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://bws.la/aomC>
- 42 مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2019). المراجعة الدورية الشاملة لمصر 2019. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.cesr.org/sites/default/files/egypt_upr_web.pdf

43 مرصد سيفيكوس. (من دون تاريخ). تعقب الحيز المدني: مصر كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع. <https://monitor.civicus.org/country/egypt/>

44 البنك الدولي. (2022). تشخيص قطري منهجي لتونس: إعادة بناء الثقة وتلبية التطلعات إلى تونس أكثر ازدهارًا واندماجًا. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099855010052223911/pdf/B0SIB0e03acf1e04609c7b047d911064f91.pdf>

45 منظمة أوكسفام. (2017). دليل اللامساواة لمنظمة أوكسفام.

46 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعدالة لجائحة كورونا.

47 الإسكوا. (2021). الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021): واقع مؤلم وآفاق غير مؤكدة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00634-multidimensional_poverty_in_lebanon_policy_brief_en.pdf

48 الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء. (2020). مؤشرات الفقر وفقًا لمسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة 2020. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=7183

49 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير التعافي الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا الشاملة والعدالة؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022). فهم الآثار الهيكلية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي. ورقة السياسة التجارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي رقم 261. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.oecd.org/publications/understanding-structural-effects-of-covid-19-on-the-global-economy-f6a9ef88-en.htm>

50 المرجع السابق.

51 منظمة العفو الدولية. (16 ديسمبر، 2021). لبنان: التهور الحكومي في إصلاح دعم الأدوية ينتهك الحق في الصحة والحياة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/12/lebanon-government-recklessness-in-medication-subsidy-reform-violates-right-to-health-and-life/>

52 منظمة الصحة العالمية. (19 سبتمبر، 2021). بيان مشترك صادر عن الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والدكتور أحمد المنظري، المدير الإقليمي لشرق المتوسط، بشأن لبنان. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://www.emro.who.int/media/news/joint-statement-by-dr-tedros-adhanom-ghebreyesus-who-director-general-and-dr-ahmed-al-mandhari-regional-director-for-the-eastern-mediterranean-on-lebanon.html>

53 البوصلة. (2023). ميزانية مرصد. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://budget.marsad.tn/ar/>

54 س. شمش و ه. شميم. (2022). التقشف، حالة مزمنة للصحة العامة. البوصلة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://bws.la/aomC>

55 المرجع السابق.

56 المرجع السابق.

57 المرجع السابق.

58 وزارة التخطيط والإصلاح الإداري. (2016). رؤية مصر 2030: الركيزة السادسة – الصحة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع. <http://sdseqypt2030.com/wp-content/uploads/2016/10/7.-Health-Pillar.pdf>

59 البنك الدولي. (2019). الإنفاق الشخصي (النسبة المئوية من إجمالي الإنفاق العام على الصحة)، مصر. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.CH.ZS?locations=EG>

60 مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر. (2020). سجل متوسط الاستهلاك الفعلي السنوي للأسرة المصرية 62.6 ألف جنيه في 2020/2019. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://almalnews.com/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a1-%d9%85%d8%aa%d9%88%d8%b3%d8%b7-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%87%d9%84%d8%a7%d9%83-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%b9%d9%84%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b3/>

61 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. (2009). التحديات التي تواجه الإنفاق الصحي في مصر: تقرير عن وقائع مناقشة مائدة مستديرة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع [https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/Health Expenditure in Egypt.pdf](https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/Health%20Expenditure%20in%20Egypt.pdf)

62 المرجع السابق.

63 ف. م. فواد، وس. ج. ماکول، وه. أيوب، ول. ج. أبو رداد، وج. ر. ممتاز. (2021). تعرض اللاجئين السوريين في لبنان لكورونا: رؤى كمية. النزاعات والصحة، 15، مقالة. 13 / 2021. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://conflictandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s13031-021-00349-6>

64 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعدالة لجائحة كورونا.

65 المرجع السابق.

66 هيومن رايتس ووتش. (2022 ، 12 ديسمبر). لبنان: ارتفاع معدلات الفقر.

67 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعدالة لجائحة كورونا.

- 68 البنك الدولي. (2015). تعزيز الحماية الاجتماعية وسياسة العمل في تونس: بناء الأنظمة والربط بالوظائف. ص. 37. كان آخر ولوج بتاريخ 6 ديسمبر 2022 إلى الموقع https://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2016/02/19/04b0841eb0/30/Rendered/PDF/Consolidating_000jobs00policy0note.pdf
- 69 البنك الدولي. (2015). مشهد عام: الشمول المالي في الأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع متناهية الصغر في تونس، سبتمبر 2015. ص. 13. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://documents1.worldbank.org/curated/en/861061467998506998/pdf/96222-REVISED-Box393219B-PUBLIC-ENGLISH-2015-Tunisia-Financial-Inclusion-Snapshot-EN-10-06.pdf>
- 70 تلفزيون التاسعة (3 نوفمبر، 2022). مقابلة مع وزير المالية التونسي. الدقيقة 52:30 - 53:30. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.youtube.com/watch?v=AklyLPMwPbM&t=556s>
- 71 الاقتصاد العالمي. (من دون تاريخ). مصر: استهلاك الأسر بنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.theglobeconomy.com/Egypt/household_consumption
- 72 وزارة المالية، جمهورية مصر العربية. (2021). بيان تحليلي منفصل. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://mof.gov.eg/files/4aa98630-ad8d-11eb-920f-db7f8b346136.pdf>
- 73 وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. <https://www.capmas.gov.eg>
- 74 وفقاً للبيانات الصحافية الصادرة عن المستشار القانوني لوزير العمل: 3 ملايين فقط يتلقون دعماً نقدياً من الدولة. تلفزيون القاهرة. (26 ديسمبر، 2022). مستشار وزارة القوى العاملة: العمال غير المنظمين يصلون إلى 10 ملايين: نقدم الدعم لـ3 ملايين. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.cairo24.com/1718219>
- 75 وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من بين العاملين في القطاع غير النظامي، ثمة 277 ألف عامل يومي، و233 ألف عامل موسمي في المؤسسات الحكومية، و609 آلاف عامل موسمي في قطاعات أخرى، و3.7 مليون عامل يعملون بشكل غير منظم في القطاع الخاص. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://www.capmas.gov.eg>
- 76 مركز الخدمات النقابية والعمالية. (2 نوفمبر، 2020). العواقب الاجتماعية والاقتصادية للجائحة جائحة كورونا على وضع العمال المصريين: زيادة البطالة مع فقدان الوظائف. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.ctuws.com/en/content/report-socio-economic-consequences-pandemic-covid-19>
- 77 أ. بارفيز. (25 نوفمبر، 2022). السياسات الاقتصادية للحكومات هي شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.oxfam.org.uk/oxfam-in-action/oxfam-blog/governments-economic-policies-are-a-form-of-gender-based-violence/>
- 78 د. عابد. (24 نوفمبر، 2022). بما أن التشرف يدمر حياة النساء، فإننا نريد أن نسلط الضوء على الوجه الاقتصادي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://views-voices.oxfam.org.uk/2022/11/austerity-gender-based-violence/>
- 79 مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر. (من دون تاريخ) النسبة المئوية للمدارس التي تعمل بنظام اليوم الدراسي الكامل. كان آخر ولوج بتاريخ 12 مايو 2023 إلى الموقع <https://www.progressegyppt.org/en/indicator.html#full-day>
- 80 ن. عبدو. (2019). أثر النوع الاجتماعي لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة مصر والأردن وتونس. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/10546/620878/1/bn-imf-gendered-impact-policies-mena-081019-en.pdf>
- 81 س. كوفي، وب. إيسينوزا ريفولو، ور. هارفي، وم. لوسون، وأ. بارفيز بات، وك. بياجي، ود. ساروسي، وج. ثيكودان. (2020). وقت الرعاية: أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والمنخفضة الأجر وأزمة اللامساواة العالمية. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://policy-practice.oxfam.org/resources/time-to-care-unpaid-and-underpaid-care-work-and-the-global-inequality-crisis-620928/>
- 82 مشروع بريتون وودز. (23 مارس، 2021). خلق اقتصاد رعاية: دور المؤسسات المالية الدولية وإطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التغيير التحويلي. كان آخر ولوج بتاريخ 12 مايو 2023 إلى الموقع <https://www.brettonwoodsproject.org/2021/03/creating-a-caring-economy-the-role-of-ifis-and-the-cedaw-framework-in-transformative-change>
- 83 منظمة أوكسفام الدولية. (من دون تاريخ). لا تتشأ جميع الفجوات على قدم المساواة: القيمة الحقيقية لأعمال الرعاية. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://www.oxfam.org/en/not-all-gaps-are-created-equal-true-value-care-work>
- 84 الإسكوا. (2022). المشاركة الاقتصادية للمرأة في لبنان: تحليل تخطيطي للقوانين واللوائح. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.unescwa.org/publications/women-economic-participation-lebanon-mapping-analysis-laws>
- 85 م. الشمعة. (18 مايو، 2022). تعرفوا على النساء الثماني المنتخبات للبرلمان في عام 2022. لوريان لوجور. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://today.lorientlejour.com/article/1300011/-25.html>
- 86 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعادلة لجائحة كورونا.
- 87 مشمش وشميم. (2022). التشرف.
- 88 المرجع السابق.

89 المرجع السابق.

90 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ منظمة العمل الدولية. (2019). معالجة الضعف في الاقتصاد غير الرسمي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711804.pdf

91 منظمة العمل الدولية. (من دون تاريخ). الاقتصاد غير النظامي: نشاط خطير. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.ilo.org/safework/areasofwork/hazardous-work/WCMS_110305/lang--en/index.htm

92 عبود والمصري. (2020). لعقد من الأمل لا من التشفير.

93 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعادلة لجائحة كورونا.

94 المرجع السابق.

95 المرجع السابق.

96 منظمة العمل الدولية. (2021). تقييم الطابع غير المنظم والضعف بين الفئات المحرومة في لبنان: مسح للاجئين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_816649.pdf

97 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعادلة لجائحة كورونا.

98 منظمة أوكسفام أمريكا. (22 يوليو، 2020). أرباح الجائحة مكشوفة. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://www.oxfamamerica.org/explore/research-publications/pandemic-profits-exposed/>

99 داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعادلة لجائحة كورونا.

100 المرجع السابق.

101 ل. داغر، وأ. عبود، وو. صيداني. (2023). التعامل مع الأزمات المترامنة في لبنان: من أجل سجل اجتماعي وطني شامل لحماية الفئات الأشد ضعفاً. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://api.lcps-lebanon.org/content/uploads/files//Policy-Brief-75-eng.pdf>

102 ر. أسعد، وس. كرافت، وم. أ. مرواني. (2022). مصر جائحة كورونا دراسة حالة قطرية. منظمة العمل الدولية/صندوق الطوارئ ERF. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_838226.pdf

103 مصر إندبندنت. (10 أكتوبر، 2020). مصر البلد الأول في الشرق الأوسط الذي يدعم المرأة خلال جائحة كورونا: تقرير للأمم المتحدة. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع <https://egyptindependent.com/egypt-1-country-in-middle-east-to-support-women-during-coronavirus-un-report/>

104 مركز الخدمات النقابية والعمالية. (2 نوفمبر، 2020). العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا.

105 م. عزت. (8 فبراير، 2023). مشروع قانون واعد لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية لعاملات المنازل. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://manassa.news/stories/9382?fbclid=IwAR0Pk3WcRv3tMdN5VMY68H96uAxNsQW4NoEBdjAdEYZLdSvjw1l-QLohG38>

106 المرجع السابق.

107 ن. وهبة. (2022). ورقة خلفية: تحسين ظروف العمالة المنزلية في مصر. حلول السياسات البديلة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://api-aps.ucegypt.edu/uploads/articlesAttachments/1647864847pdfFEB%202022%20Paper-%20EN%20-%20Draft%204.pdf>

108 مركز الخدمات النقابية والعمالية. (2 نوفمبر، 2020). العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا.

109 صندوق النقد الدولي. (15 أكتوبر، 2022). خبراء الصندوق يتوصلون إلى ترتيب على مستوى الخبراء مع تونس في إطار تسهيل الصندوق الممدد. بيان صحافي رقم 353/22. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.imf.org/fr/News/Articles/2022/10/15/pr22353-tunisia-imf-staff-reaches-staff-level-agreement-on-an-extended-fund-facility-with-tunisia>

110 صندوق النقد الدولي. (15 أكتوبر، 2022). خبراء الصندوق يتوصلون إلى ترتيب على مستوى الخبراء مع تونس.

111 البنك المركزي المصري. (البنك المركزي المصري). (من دون تاريخ). الموقف الخارجي للاقتصاد المصري. كان آخر ولوج بتاريخ 27 أكتوبر 2022 إلى الموقع <https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/ExternalPosition.aspx>

112 صندوق النقد الدولي. (2015). جمهورية مصر العربية: تقرير خبراء المشاورة بشأن المادة الرابعة لعام 2014. كان آخر ولوج بتاريخ 7 نوفمبر 2022 إلى الموقع <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Arab-Republic-of-Egypt-Staff-Report-for-the-2014-Article-IV-Consultation-42692>

113 معهد كريدي سويس للأبحاث. (2020). تقرير الثروة العالمية 2020. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.credit-suisse.com/media/assets/corporate/docs/about-us/research/publications/global-wealth-report-2020-en.pdf>; وكذلك كتاب بيانات الثروة العالمية 2019. (2019). وكان كتاب بيانات الثروة العالمية 2019. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.credit-suisse.com/media/assets/corporate/docs/about-us/research/publications/global-wealth-databook-2019.pdf>

¹¹⁴ البنك الدولي، مصر: نمو الناتج المحلي الإجمالي، بيانات. البنك الدولي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع.
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG>

¹¹⁵ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). مؤشرات الفقر.

¹¹⁶ مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2019). المراجعة الدورية الشاملة لمصر 2019.

¹¹⁷ صحيفة ذي غارديان. (7 مارس، 2020). لبنان يتخلف عن سداد ديونه للمرة الأولى وسط أزمة مالية. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع.
<https://www.theguardian.com/world/2020/mar/07/lebanon-to-default-on-debt-for-first-time-amid-financial-crisis>

¹¹⁸ ج. لوبيز أسيفيدو، وم. س. نجوين، ون. محمد، وج. هوغيفين. (30 يونيو، 2022). كيف يؤثر ارتفاع التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفقر. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://blogs.worldbank.org/arabvoices/how-rising-inflation-mena-impacts-poverty>

¹¹⁹ مجموعة الأزمات الدولية. (2023). نشرة رصد الأزمات في لبنان، يناير 2023. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع.
<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/lebanon/crisiswatch-digest-lebanon>

¹²⁰ س. أ. خليل، وف. باكشيين. (2015). التطلع إلى الأمام في أوقات الأزمات. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع.
<https://www.oxfam.org/en/research/lebanon-looking-ahead-times-crisis>

¹²¹ البنك الدولي. (11 فبراير، 2023). تساعد الشحنة الأولى من 33,000 طن من القمح على إعادة بناء مخزون لبنان وضمان الوصول إلى الخبز بأسعار معقولة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/02/11/first-shipment-of-33-000-tons-of-wheat-helps-rebuild-lebanon-s-stock-and-ensure-access-to-affordable-bread>

¹²² صندوق النقد الدولي. (2023). لبنان: تقرير المساعدة الفنية بشأن إعادة السياسة الضريبية إلى مسارها. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2023/English/1LBNFA2023001.ashx>

¹²³ س. بيركس، وج. مكوي، وب. سترونسكي، وت. دي وال، وس. بريشيناخر، وم. بيريني، وي. صايغ، و ه. مديب. (2022). دروس عالمية للمرحلة الانتقالية المتوقفة في تونس. كارنيغي. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://carnegieendowment.org/2022/07/21/global-lessons-for-tunisia-s-stalled-transition-pub-87541>

¹²⁴ صندوق النقد الدولي. (22 يونيو، 2022). بيان المدير جهاد أزور في ختام زيارة إلى تونس. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/06/22/pr22220-tunisia-statement-by-director-jihad-azour-at-the-conclusion-of-a-visit-to-tunisia>

¹²⁵ ك. عطية، وس. مشمش. (2022). عقد من النقش. البوصلة. كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع
<https://www.albawsala.com/en/publications/20225529>

¹²⁶ مؤسسة التمويل الأصغر. (مايو، 2023). إجمالي الائتمان المستحق من صندوق النقد الدولي (بحقوق السحب الخاصة). كان آخر ولوج بتاريخ 11 مايو 2023 إلى الموقع
https://www.imf.org/external/np/fin/tad/balmov2.aspx?type=TOTAL_Conversion_using_xe.com

¹²⁷ مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر. (من دون تاريخ) فجوة الثروة في مصر. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://www.progressegyppt.org/en/indicator.html#wealth-gap>

¹²⁸ وزارة المالية، جمهورية مصر العربية. (بمن دون تاريخ). البيان المالي 2022/2021. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://www.mof.gov.eg/ar/posts/stateGeneralBudget/5fdab2567452020007052b5b/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%202021%2022>

¹²⁹ الأمم المتحدة في مصر. (2020). خطة الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية والتعافي لجائحة كورونا في مصر. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-08/EGY_Socioeconomic-Response-Plan_2020.pdf

¹³⁰ هيومن رايتس ووتش. (12 يناير، 2023). مصر: عام من التموه رغم الأزمة الراهية: الانتهاكات تفسد شرائح واسعة من المجتمع. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://www.hrw.org/news/2023/01/12/egypt-year-whitewashing-despite-dire-crisis>

¹³¹ مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2020). حقوق الإنسان واستجابة صندوق النقد الدولي لجائحة كورونا. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://www.cesr.org/sites/default/files/Brief%2012%20-%20IMF%20FINAL%20PDF.pdf>

¹³² منظمة أوكسفام. (2023). بقاء الأغنياء: كيف يجب علينا فرض ضرائب على أصحاب الثراء الفاحش الآن لمحاربة اللامساواة. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
<https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621477/bp-survival-of-the-richest-160123-en.pdf>

¹³³ مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2020). دعم الدخل لحماية الحقوق. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع
https://www.cesr.org/sites/default/files/Brief%207%20-%20Income%20Support%20Online_0.pdf

¹³⁴ داغر وآخرون (2022). من أجل تدابير الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الشاملة والعادلة لجائحة كورونا.

¹³⁵ داغر وآخرون (2023). التعامل مع الأزمات المتمزمنة في لبنان.

¹³⁶ المرجع السابق.

137 أ. بوزين. (2022). العدالة الضريبية، قضية بقاء في متناول تونس. البوصلة، ص. 13. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://www.albawsala.com/files/2022/06/Rapport-La-justice-fiscale-.pdf>

138 ن. تامالي. (2021). صب الزيت على النار: كيف ستؤدي مطالب صندوق النقد الدولي بالتقشف إلى مفاخرة اللامساواة في جميع أنحاء العالم. منظمة أوكسفام. كان آخر ولوج بتاريخ 29 مارس 2023 إلى الموقع <https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621210/bp-covid-loans-imf-austerity-110821-en.pdf?sequence=1>

139 في حين تنطبق توصيات السياسات المذكورة على تونس ومصر اللتين تملكان برامج جارية مع صندوق النقد الدولي، إلا أنها ذات صلة أيضًا بلبنان حيث لا يزال يتعين على البلاد تنفيذ التوصيات التي حددها صندوق النقد الدولي لإطلاق التمويل كجزء من برنامج مالي.

140 مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (2020). حقوق الإنسان واستجابة صندوق النقد الدولي لجائحة كورونا.

141 عبود. (2019). تأثير النوع الاجتماعي لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 21 منظمة تعمل مع شركائها وحلفائها للوصول إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. نعالج معًا أوجه اللامساواة لإنهاء الفقر والظلم، الآن وعلى المدى الطويل - من أجل مستقبل يتسم بالمساواة. لمزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أحد مكاتب منظمة أوكسفام، أو زيارة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي www.oxfam.org.

- | | |
|---|---|
| أوكسفام إيبيس، الدنمارك (http://oxfamibis.dk/) | أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org) |
| أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org) | أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz) |
| أوكسفام إنترمون، إسبانيا (www.oxfamintermon.org) | أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au) |
| أوكسفام إيرلندا (www.oxfamireland.org) | أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be) |
| أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org) | أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br) |
| أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org) | أوكسفام كندا (www.oxfam.ca) |
| أوكسفام نوفيب، هولندا (www.oxfamnovib.nl) | أوكسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia) |
| أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca) | أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org) |
| أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za) | أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de) |
| مؤسسة KEDV تركيا (https://www.kedv.org.tr/) | أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk) |
| | أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk) |